جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النزاع المغربي الصحراوي، وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب :
لفقير علي سالم

إشراف الأستاذ
عبد الفتاححلواجي

لجنة المناقشة

أ. عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد أ	رئيسا
أ. عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
أ. سليم دحة	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة الشهيد حمة لخضر- الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

النزاع المغربي الصحراوي، وأثره على العلاقات الجزائرية المغربية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص : أنظمة سياسية مقارنة وحكم راشد

إعداد الطالب :
لفقير علي سالم

إشراف الأستاذ
عبد الفتاححلواجي

لجنة المناقشة

ب. عبد الحميد فرج	أستاذ مساعد أ	رئيسا
ب. عبد الفتاح حلواجي	أستاذ مساعد أ	مشرفا ومقررا
ب. سليم دحة	أستاذ مساعد أ	مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

إهداء

إلى زوجتي الفاضلة، التي شجعتني على مسايرة مجال البحث العلمي، ومنحتني الإرادة والصبر والثبات

إلى أبنائي، قرة أعيني، ومصباح دربي.

إلى أساتذتي الأفاضل كل واحد باسمه ورتبته العلمية.

الى روح والدي ووالدتي رحمهما الله واسكنهما فسيح جناته العلى.

الى كل المؤمنين بعدالة قضيتهم،الساعينإلى التحرر من ربقة المستعمر مهما كان شكله.

إلى كل قضايا التحرر في عالم تنهكه النزاعات والصراعات في وقت دانت أدوار أبواق العالم لنصرة الحق المسلوب

إلى كل شعب يسعى إلى التحرر والانعتاق من الظلم

إلى كل شعب يؤمن بأن ما أخذ بالقوة لايسترد إلا بالقوة

إليكم أيها المناضلون في أصقاع الدنيا من أجل الحق أهدي هذا العمل المتواضع، أملا أن تلتفت المنظمات الدولية لنصرة القضايا العادلة في هذا العالم الذي بات مسرحا للنزاعات والخروقات في منظومة القوانين الكونية.

شُكر و امتنان

لله الفضل و المنة والحمد على توفيقه

وأتقدم بأخلص عبارات الشكر والإمتنان و العرفان إلى:

* أستاذي الفاضل **عبد الفتاح حلواجي**على تَكَرُّمِهِ مشرفا وموجها ومؤطرا لهذا العمل

* وللأساتذة الأكارم أعضاء لجنة المناقشة على إضافتهم و تصويبهم و تقديرهم.

وإلى كل من مَدَّني بتوجيه أو معلومة أو تجربة، وأخص منهم:

* أساتذتي في تخصص في تخصص الأنظمة السياسية المقارنة وحكم راشد .

*كل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

* زملائي في دفعة ماستر الأنظمة السياسية المقارنة وحكم راشد 2018.

وَكُثُرٌ غَيْرُهُمْ ... لهم مني جزيل الشكر والعرفان، والإمتنان على دعمهم ومؤازرتهم في إنجاز هذا العمل المتواضع، والله أسأل أن يكون على قدر ما أَمَّلْنَا فيه.

الطالب : علي سالم لفقير

مخطط البحث

مقدمة

الفصل الأول : النزاع في العلاقات الدولية ... إطار مفاهيمي

المبحث الأول : مفهوم و أصناف النزاع الدولي

المطلب الأول : مفهوم النزاع الدولي

المطلب الثاني : أصناف النزاع الدولي

المطلب الثالث : أبرز النزاعات الدولية المعاصرة

المبحث الثاني : النزاع المغربي الصحراوي كنزاع دولي

المطلب الأول : تاريخية الإقليم المتنازع عليه

المطلب الثاني : التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الصحراوي

الفصل الثاني : النزاع المغربي الصحراوي، الجذور، الأبعاد، والأهداف

المبحث الأول : الجذور التاريخية لازمة الصحراء الغربية وطبيعة النزاع

المطلب الأول : أبعاد النزاع المغربي الصحراوي

المطلب الثاني : الجهود الدولية لحلحلة النزاع

المبحث الثاني : أطراف النزاع حول الصحراء الغربية

المطلب الأول : أطراف النزاع الرئيسية والمباشرة

المطلب الثاني : أطراف النزاع غير المباشرة

الفصل الثالث : انعكاسات أزمة الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

المبحث الأول : العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالنزاع حول الصحراء الغربية

المطلب الأول : التتبع التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية

المطلب الثاني : مفاتيح فهم الخلاف الجزائري المغربي

المبحث الثاني : الآثار المتعدية للنزاع على العلاقات المغاربية

المطلب الأول : التأثير على الاندماج المغاربي

المطلب الثاني : الآثار المباشرة على العلاقات الجزائرية المغربية

مقـــــدمة

مقدمــة

يندرج موضوع هذا البحث ضمن الإهتمامات الدراسية الأساسية لحقل العلاقات الدولية، وهو موضوع النزاعات الدولية، الذي حظي باهتمام متزايد من لدن الباحثين والمهتمين بملفات النزاعات الدولية المعاصرة وبؤر التوتر التي تعرفها عديد الدول اليوم، كما أن هذا الملف الموسوم بـ " النزاع المغربي الصحراوي " وما يكتنفه من غموض بات يشغل بال الرأي العام الدولي، ناهيك عما يعرفه من تطور في رفوف الهيئات الدولية باعتباره نزاع إفريقي ومن أطول النزاعات التي عرفتها منطقة شمال إفريقيا على العموم، حيث يصل مداه الزمني لما يقارب نصف قرن من الزمن وما زال لم يعرف حلحلة بالاتجاه الذي ينهيه، إضافة إلى الآثار المتعدية لهذا النزاع والمتمفصل بين دولة قائمة وهي المغرب، تعتبر الإقليم موضوع النزاع جزءا من سيادتها الترابية، ودولة تريد النشوء على ذات الإقليم المسمى " الصحراء الغربية " في أعقاب نهاية هذا النزاع، والتي تعتبر القضية ضمن قضايا التحرر والتخلص من الاستعمار بقيادة ما يسمى " جبهة البوليساريو " وهو المفاوض المعترف به دوليا كممثل للدولة التي تصر لى النشوء والاستقلال وممارسة السيادة على الإقليم المشار إليه .

وتقف وراء استمرار النزاع تداخل وتناقض أطروحات طرفيه الرئيسين المملكة المغربية وجبهة البوليزاريوا، إضافة أن الأهمية الجيواستراتجية للإقليم ترك لأطراف أخرى بمبررات مختلفة قوية لدرجة وجودها كطرف مكون ومفتاحي للنزاع الذي تمظهر بمختلف درجات التشنج بسبب إقليم الصحراء الغربية، ونقصد بالطرفين الآخرين الرئيسين الجمهورية الجزائرية والجمهورية الموريتانية، وقد عرفت العلاقات البينية خاصة بين المغرب والجزائر – باعتبارها الحليف الأول لجبهة البوليزاريو والتي تعتقد كما الجبهة أن قضيتهم قضية تصفية استعمار– أقصى درجات البرودة وصلت إلى الحرب و استعمال القوة والمواجهة العسكرية بينهما وغلق الحدود البرية بينهما والمستمر منذ سنة 1994 إلى غاية تحرير هذه الأسطر، إضافة إلى شهود تململ أحيانا في العلاقات بين الجزائر وموريتانيا التي تتخذ موقفا متقاطعا إلى حد بعيد مع المملكة المغربية، كما يعرف الملف تدخل أطراف أخرى يترنح تقييم مواقفها بين الميل لهذا الموقف أو ذاك والحاصل هو عدم إنهاء النزاع، والذي ترك أثارا متعددة لاسيما على حركة الاندماج الاقتصادي بين البلدان المشكلة لبؤرة النزاع وهو المغرب العربي، ناهيك عن الإدماج السياسي المتطلع شعبيا ورسميا لتشكيل اندماج مغاربي يضم إضافة إلى الجزائر والمغرب وموريتانيا كل من تونس وليبيا، إذ يشكل استمرار النزاع موضوع الدراسة عقبة أساسية أمام هذا الاندماج ناهيك عن برودة و تشنج العلاقات بين الجارين الرئيسين ممثلا في الجزائر والمغرب لتناقض طروحاتهما حول موضوع النزاع.

أسباب اختيار الموضوع:

يقف وراء اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب تتراوح بين الموضوعية والذاتية

أ –**المبررات الموضوعية :**

- كون النزاع في الصحراء الغربية من أعقد النزاعات الدولية، وآخر نزاع خلفه الاستعمار الأوربي في إفريقيا عموما ومنطقة المغرب العربي خصوصا، والذي ظل منذ عقود معقد الحلول، ومعلقا خاصة بعد انسحاب اسبانيتا من إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، وذلك قبل إنهائها لمهمتها المتمثلة في تمكين الشعب الصحراوي من تجسيد الاستفتاء حول تقرير مصيره بنفسه، وهذا ما دفعنا الى دراسة دور الاستعمار الاسباني في بقاء النزاع من دون تسوية إلى يومنا هذا.
- مدى التأثير الكبير لنزاع الصحراء الغربية على السياسات الجزائرية المغربية، خاصة وأن البلدان يمران بظروف داخلية وإقليمية ودولية تجعلهما يتجاوزان تلك الخلافات التي تركت آثارا وخيمة وسلبية على مختلف مشاريع التكامل والاستقرار السياسي، ومواجهة التوترات السياسية والاقتصادية والأمنية داخليا وخارجيا.
- شكل نزاع الصحراء الغربية حيزا كبيرا ضمن السياسة الخارجية لكل من الجزائر والمغرب على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك سعيا للدعم والسند لموقفهما حول النزاع.
- معرفة الدور الذي تضطلع به الدول الكبرى في ترك المسألة المطروحة دون مخرج وتسوية نهائية لهذا النزاع الذي أصبحت تتجاذبه القوى الكبرى في ظل عجز المنظمات الدولية والأمم المتحدة في فرض حلولها احسم المسألة بشكل نهائي .
- ضياع فرص ثمينة بين الجزائر والمغرب في إطار فشل تحقيق التكامل والاندماج الإقليمي.

ب – المبررات الذاتية

- انتماؤنا لمنطقة المغرب العربي، والأمل الكبير الذي يساورنا في أن نجد حلا نهائيا، بغية فسح المجال بناء واستكمال بناء صرح المغرب العربي
- كوننا في تجاور مع بؤرة التوتر– الصحراء الغربية– وتمازج العادات والتقاليد الساكنة بتندوف التي أنحدر منها
- ملاحظاتنا للواقع المعاش، يدل على متانة العلاقات بين الشعبين المغربي والجزائري والرغبة الجامحة لديهما في تجاوز الخلافات العالقة بين بلديهما.

أدبيات الدراسة :

يمثل نزاع الصحراء الغربية أحد أبرز النزاعات في إفريقيا التي لم تتوصل بعد إلى حل نهائي لها، وقد تناوله الكثير من الباحثين، يمكن ذكر بعضهم فيما يلي :

- **أطروحة دكتوراه،** بعنوان: تأثير نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، من إعداد الطالبة : مليكة جرمولي، وقد تناولت الباحثة في الدراسة 04 فصول، عالجت في الفصل الأول، تاريخ وأهمية منطقة الصحراء الغربية وتطور النزاع حولها، أما في الفصل الثاني فخصصته لتداعيات نزاع الصحراء الغربية على العلاقات السياسية والاقتصادية الجزائرية المغربية
- **مذكرة لنيل شهادة الماستر،** بعنوان : العلاقات الجزائرية المغربية من إعداد الطالب، أحمد شربيتي، من جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، وقد شملت المذكرة 03 فصول تعرض في الفصل الأول إلى أوضاع المغربين (الأوسط والأقصى) خلال القرن 16م، وهو بمثابة فصل تمهيدي قدم فيه نظرة تاريخية عن الأوضاع في المغربين من الناحية السياسية والاجتماعية والثقافية، أما في الفصل الثاني، فقد خصصه للعلاقات الاقتصادية والسياسية متناولا في ذلك الجانب السياسي للعلاقات الجزائرية مع الوطاسيين والسعديين والعلويين، أما الفصل الثالث فقد تطرق الباحث إلى دراسة الجانب الثقافي والاجتماعي، وأسهب في الحديث عن الروابط الاجتماعية بين الجزائر والمغرب .
- **مذكرة لنيل شهادة الليسانس** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، إعداد الطالب : لفقير علي سالم، من جامعة الجزائر، الموسم الدراسي 1990/1989وقد قسم الباحث دراسته إلى 04 فصول، الفصل الأول خصصه لفلسفة ونظريات الوحدة، وفي الفصل الثاني، أبرز أهم مسارات العمل الوحدوي بالمغرب العربي، وكذا النضال السياسي للحركات الوطنية المغاربية أما الفصل الثالث فخصصه للعمليات التكاملية والاندماجية لبلدان المغرب العربي، وفي الفصل الرابع من الدراسة، تعرض الباحث إلى معوقات المشروع الوحدوي في المغرب العربي

منهجية الدراسة :

ونظرا للأهمية التاريخية للموضوع ارتكزت الدراسة على **المنهج التاريخي** الذي من خلاله يتعرض البحث إلى فصول النزاع الدائر بين الجزائر والمغرب لأسباب تاريخية سأتعرض لها بالتفصيل والتحليل وهي الأسباب مجتمعة التي أدت إلى توتر متزايد وعميق الجذور في العلاقة بين الجزائر والمغرب بسبب موقف الجزائر من قضية جبهة البوليساريو والدعم الذي تقدمه لها، وهذا كله ما أفاض الكأس بين الجزائر والمغرب ودفع البلدين إلى حرب أتون في سنة 1963 عرفت بحرب الرمال كل تلك الإفرازات كان لها الأثر السلبي في تحسن العلاقات الجزائرية المغربية مما انعكس على المستويات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية .

حدود الإشكالية :

أ– الحدود الزمانية :

لتغطية الإشكالية المحددة محل الدراسة، كان لزاما علينا الانطلاق من تاريخ نزاعات الحدود بين الجزائر والمغرب، وذلك قبل قيام نزاع الصحراء الغربية وبالتحديد سنة 1962 أين كانت المغرب تطالب ببعض المناطق الجزائرية وفق أطروحة الحق التاريخي ومشروع المغرب العربي المغربي، حيث أعتبر نزاع الصحراء الغربية من هذا المنظور امتدادا للنزاع المغربي الجزائري حول منطقة تندوف من أجل استرجاع المغرب لما يراه أراضي تابعة له تاريخيا .

- كما تستدعي الدراسة أيضا التعرض الى فترة التواجد الاسباني ودوره كمحتل للمنطقة، مع ما نتج عن انسحاب اسبانيا من الإقليم دون التوصل الى استكمال مهمة تقرير مصير الشعب الصحراوي، ثم دراسة انعكاسات تطور نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية خاصة بعد انسحاب اسبانيا .

ب – الحدود المكانية :

- لايمكن حصر الإطار المكاني للدراسة في كل من الجزائر والمغرب والصحراء الغربية فحسب، بل يمتد ذلك إلى غاية تأثر علاقات المغرب والجزائر بهذا النزاع وإبراز الدور الذي لعبه الطرفان، الجزار والمغرب، وكذا الأطراف الاقلمية والدولية في استمرار حالة التوتر في العلاقات بين البلدين بسبب المواقف المتعارضة في نزاع الصحراء الغربية

إشكالية الدراسة :

وخلال البحث صادفتني جملة من التساؤلات التي أراها مهمة جدا في سياق البحث وحل الإشكال المطروح " ما مدى تأثير النزاع المغربي الصحراوي على العلاقات الجزائرية المغربية ؟ البوليساريو " ومن هنا وجدت نفسي مجبرا على البحث عن الجذور التاريخية لنزاع الصحراء الغربية من جهة والمواقف المتعددة لأطراف النزاع وكذا المواقف الدولية، ثم بعد ذلك استعراض فصول ومحطات النزاع المغربي الجزائري ومدى تأثر علاقة البلدين بالنزاع الدائر بالمنطقة، ثم هل يمكن حدوث توافق مغربي جزائري لتسوية النزاع الذي عمر طويلا .

وتهدف الدراسة إلى تفسير وتحليل أزمة العلاقات الجزائرية المغربية وأثرها على تسوية ملف الصحراء الغربية مركزا في ذلك على أطراف النزاع ممثلة في كل من المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو من جهة وأطراف أخرى كموريتانيا واسبانيا والولايات المتحدة .

فرضيات الدراسة :

- إن استمرار كل من الجزائر والمغرب في التمسك بموقفيهما إزاء مصير الصحراء الغربية كلما أثر ذلك على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية على عدة مستويات سياسية ودبلوماسية، واقتصادية، وحتى أمنيا، إلى جانب التأثير على سياستيهما وعلاقاتهما الخارجية إن إقليميا أو دوليا .
- تمثل المكانة الإستراتيجية والجغرافية التي تحوزها الصحراء الغربية والتي كان لها الأثر البالغ والسبب الجوهري في تمسك أطراف النزاع المباشرين وغير المباشرين بمواقفهم.
- إن نزاع الصحراء الغربية قد أثر على السياسة الخارجية والعلاقات بين البلدين إقليميا ودوليا سيما مع الدول الغربية (أوربا، الولايات المتحدة الأمريكية)

هيكلة الدراسة : سنتعرض خلال البحث وضمن خطة مقسمة إلى ثلاثة فصول يتضمن كل فصل منها مجموعة من المباحث وفي الفصل الأول خصصنا الحديث عن الإطار النظري للنزاعات الدولية ندرس من خلاله أهم التعريفات للنزاع الدولي مستدلين في دلك بأمثلة من الواقع، وبعدها سنوضح أهم أنواع وخصائص النزاع الدولي مسقطين هذا الأخير على النزاع بين المغرب والصحراء الغربية مبينين في الوقت نفسه مظاهر وملامح هذا النزاع الدائر في الصحراء الغربية، أما الفصل الثاني من البحث فخصصناه للنزاع المغربي الصحراوي، متناولين الجذور التاريخية وأبعاد النزاع وأطرافه الرئيسية وغير الرئيسية .

وفي الفصل الثالث والذي خصصناه للحديث عن العلاقات الجزائرية المغربية وأهم فصولها ومحطاتها التاريخية حيث سنتناول بداية الجذور التاريخية أو البعد التاريخي لتلك العلاقات التي لم تعرف الهدوء والاستقرار وزادت حدتها إثناء النزاع الصحراوي المغربي وموقف الجزائر منه والمؤيد في أكثر الأحيان لجبهة البوليساريو وفي مبحث ثان سنركز الحديث على بروز آثار النزاع الصحراوي المغربي على العلاقات الجزائرية المغربية أين القي بظلاله على تلك العلاقة ونطرح في المبحث الثالث الآثار المتعدية للنزاع على محاولات الاندماج المغاربي مبرزين في الوقت نفسه انعكاسات النزاع المغربي الصحراوي وبطء التعاون الجزائري المغربي بسبب فتور العلاقات بينهما على تطور تلك التكاملات والاندماجات وبلوغها المستوى المطلوب واستجابتها لتطلعات شعوب المنطقة المغاربية.

للإشارة، فإن أهم العوائق التي اعترضنني أثناء انجاز هذه المذكرة هي الشح المسجل في المراجع خاصة المتعلقة بالنزاع المغربي الجزائري، بينما كانت الوفرة في موضوع الاندماج المغاربي الذي حظي بعدة دراسات وتحاليل اقتصادية.

الفصل الأول

الفصل الأول

النزاع في العلاقات الدولية .... إطار مفاهيمي

تمهيد:

الكثير من الدول والأمم عانت وتعاني من أزمة حادة تنخر بقاءها وتهدد استقرارها ووحدتها والمتمثلة في النزاع الذي أولت له المنظمات الدولية أهمية بالغة، وتناولته مختلف الدراسات في حقل السياسة والعلاقات الدولية ويرتبط مفهوم النزاع الدولي على الخصوص بمجال بحثنا وهو ما سنتعرض له بالتفصيل لاحقا من حيث المفاهيم والدلالات، مسقطين النزاع على حالة النزاع المغربي الصحراوي محل الدراسة.

المبحث الأول : مفهوم وأصناف النزاع الدولي

المطلب الأول : مفهوم النزاع الدولي :

كأي ظاهرة إجتماعية يجد الدارسون صعوبة في الإحاطة المفاهيمية بمحدداتها، وللإحاطة بالمفهوم المدروس وهو " النزاع الدولي " سوف نقوم بحشد جملة من التعاريف لعديد المنظرين و نخرج بذلك ببعض المحددات التي تؤطر مفهوم النزاع الدولي :

يعرف النزاع الدولي بأنه " خلاف حول مسألة قانونية" [1] و من أمثلة ذلك الخلاف حول تفسير معاهدة دولية، أي أن النزاع يمثل حالة اختلاف و تباين وجهات النظر حول مسألة قانونية،وهو ما ذهبت إليه محكمة العدل الدولية في تعريفها للنزاع الدولي على أنه " خلاف حول نقطة قانونية أو واقعية أو تناقض أو تعارض للأطروحات القانونية أو المنافع بين دولتين " . ومن أمثلة النزاعات الدولية ذلك النزاع الذي كان قائما بين الكويت و إيران حول حقل الدرة، أو الخلاف والنزاع الدائر بين المغرب وجبهة البوليساريو الذي هو نزاع دولي*.

ولوجود عديد الإسهامات التنظيرية موضوع النزاع الدولي فإنها تنحصر في اتجاهين رئيسيين :

أ –إتجاه التعريف الموضوعي : ينظر هذا الاتجاه للنزاع على انه حالة طبيعية واقعية، بحيث يكتفي بملاحظة سلوك الأطراف دون محاولة حله أي إدارة النزاع، وعليه فالنزاع حسب هذا الاتجاه :

– "وضع تنافسي يكون فيه الأطراف واعين بتضارب و عدم انسجام المواقف و الرؤى". – صراع صفري رابح و خاسر.

ومن أبرز من يعتقد بهذا الاتجاه نجد كينيث بولدينغ**Kenneth BOULDING**بقوله:" حالة أو وضعية تنافسية يكون فيها طرفان أو أكثر مدركان لعدم تطابق محتمل لوضعيتهم المستقبلية، و التي لا يمكن لأحد الأطراف أن يحتل فيها مكان الآخر، بما لا يتطابق مع رغباته"[2].

ب –إتجاه التعريف الذاتي للنزاع:

تدور فكرة هذا الاتجاه على أن النزاع الدولي هو حالة مرضية عرضية و ليست طبيعة متأصلة،و بالتالي يمكن العمل على حلها و القضاء على أسبابها،أي التركيز على الجوانب الإيجابية بدلا من السلبية .

ومن أشهر من يقول بهذا الإتجاه**جون غالتونغ / John GALTHUNG**، وقد سمى مساهمته في هذا الإطار بـ (مثلث النزاع)، إذ ينظر إلى النزاع على أنه مثلث متساوي الأضلاع، مطلقا على الزوايا الثلاثة لأضلاعه: زاوية التناقض، زاوية حالة الإدراك، زاوية السلوك، والتي نشرحها في التالي:

ـ زاوية التناقض (Contradiction): الوضع الذي يبلور عدم التوافق في الأهداف و المصالح بين الأطراف.

---

[1]– عبد الرحيم أمحمد محمد السويدي،" **دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية** "، (**رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة القاهرة**، السنة 2003)، ص 28.

*بدأت أزمة الصحراء الغربية قبل انسحاب الاستعمار الاسباني منها عام 1975 إذ طالب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية من الاحتلال الاسباني معتبرها جزء من أراضيه – **ويكيبيديا**–**بمتصفح بتاريخ 2018/02/12** .

[2] - المرجع السابق نفسه.

ـ زاوية الإدراك (Perception): تشير إلى عملية تصور المفاهيم الخاطئة و غير الخاطئة عن أنفسهم (الرؤية)، و التصور الذي يحمله كل منهما عن الآخر.

ـ السلوك (Behaiviour): يشير إلى تبلور التناقض و الروية إلى سلوك على ارض الواقع عادة ما يجسد في شكل تهديد أو القهر و استخدام العنف المسلح (الحرب).

يؤكد غالتونغ على ضرورة توفر المكونات الثلاث للمثلث في نفس الوقت في حالة النزاع الكامل و في حال توفر فقط المكون الأول و الثاني دون ظهور سلوكاتيعتبر النزاع كامنا أو خاملا[1].

ومن هنا نخلص إلى أن للنزاع الدولي محددات يجب توفرها لاعتباره كذلك وهي :

- وجود خلاف أو وجهات نظر متناقض بين دولتين على الأقل .
- أن يشترك في الخلاف أطراف من أشخاص القانون الدولي.
- أن يخضع حلها للقانون الدولي، ومن أمثلة ذلك الخلاف بين قطر والبحرين حول السيادة على جزيرة حوار.

[1] – ابراهيم بولمكاحل، " **مقياس تحليل النزاعات الدولية**"، (محاضرات لطلبة ماجستير نزاعات الدولية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005/2004).

المطلب الثاني : أصناف النزاع الدولي

تتعدد وجهات النظر في تصنيف النزاعات الدولية و لكن إلى حد كبير يمكن حصر تصنيفات النزاع الدولي فيما يلي :

أ) التصنيف حسب طبيعة النزاع [1]:

وهنا يمكن تصنيف النزاعات الدولية إلى ثلاثة أقسام وهى :

01- النزاع القانوني :

و ينطلق هذا النزاع من اعتبارات قانونية بحتة ينحصر فيها النزاع حول أكاذيب و ادعاءات مختلفة لممثلي القانون تجاه وضع قائم، و في هذه الحالة يتم اللجوء إلى القضاء الدولي للنظر في النزاع و الحكم فيه بالاستناد إلى القواعد القانونية المعروفة.

02- النزاع السياسي:

و ينطلق هذا النزاع من اعتبارات غير قانونية لأنه ينشأ نتيجة وجود تعارض بين مصالح دولتين أو أكثر و تظهر فيه ادعاءات متباينة لتغير الوضع القائم و إبراز أوضاع جديدة لصالح هذا الطرف أو ذاك و في هذه الحالة يتم اللجوء إلى الدبلوماسية و الوسائل السياسية المختلفة لتسوية النزاع، ويمكن أن نسقط هذا الصنف على النزاع الدائر حاليا بين المغرب وجبهة البوليساريو والذي حول محل الدراسة .

03- النزاعات المختلطة :

و تنطلق هذه النزاعات من اعتبارات تجمع بين الجانبين الجانب القانوني و الجانب السياسي

أي أن النزاع ينشأ نتيجة اعتبارات قانونية و لكن تترتب عليه نتائج سياسية . و غالبا ما تكون النزاعات الدولية من هذا القبيل ولذا يصعب التمييز بين الجانب السياسي و الجانب القانوني لأي نزاع دولي نتيجة لدرجة تداخلهما وتشابكهما الكبيرة، و لكن على اختلاف طبيعة النزاع القائم بين الدولتين فإنهما يحاولان تسوية هذا النزاع باللجوء إلى الوسائل السلمية و رفض العنف و لكن قد تلجأ الدول في بعض الأحيان إلى أساليب القوة و التي تنتهي بالحرب، و سيتم مناقشة كل من هذه الأساليب عندما يتم عرض أساليب تسوية النزاع الدولي.

ب) – التصنيف حسب أطراف النزاع:

و من حيث أطراف النزاع تنقسم النزاعات الدولية إلى نزاعات داخل الدولة ذاتها و نزاعات بين دولتين و نزاعات بين مجموعة من الدول[2].

ج) التصنيف حسب النطاق الجغرافي :

---

[1] – داورتي جيمس روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، كاضمة للنشر والترجمة، الكويت، سنة 1985، ص 151.

[2] – المرجع نفسه .

و من حيث النطاق الجغرافي تنقسم النزاعات الدولية إلى نزاعات دولية " و هي التي تمتد لتشمل أكبر قدر ممكن من الكرة الأرضية – كالحربين العالميتين الأولى و الثانية –، و نزاعات إقليمية

"و هي نزاعات قد تقتصر على قارة معينة أو على إقليم معين داخل القارة أو تقتصر على الأقل لتكون على حدود معينة بين دولتين " .

د) – التصنيف حسب خطورة النزاع:

و من حيث خطورة النزاع تنقسم النزاعات الدولية إلى نزاعات قليلة الخطورة تتمثل في طرد أحد أعضاء الهيئة الدبلوماسية من الدولة "، و نزاعات متوسطة الخطورة تتمثل في تأميم الأموال أو الأصول الرأسمالية لرعايا الدولة الأخرى، ونزاعات شديدة الخطورة تتمثل فيمحاولة احتلال أراضٍ لدولة أخرى أو محاولة الاعتداء المسلح عليها[1]"

و بالرغم من اختلافات تصنيف النزاعات الدولية بين الدول فإن السبب المؤدى لتلك النزاعات إما أن يكون خلاف قانوني أو أن يكون خلاف سياسي أو رفض لبعض القيم و العادات الاجتماعية أو رفض لسياسات الغير " كالنزاع العربي – الإسرائيلي " في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: أبرز النزاعات الدولية المعاصرة .

وبعد هذه المعطيات العامة عن النزاعات الدولية حري بنا الآن التعرض لأهم خمسة نزاعات دولية معروفة على الساحة الدولية وكانت قد خلفت أثارا مادية وبشرية، ولعل النزاع المغربي الصحراوي من بينها ونكتفي بسرد أهم النزاعات التي تقع في الإقليم العربي، أي عربية – عربية والتي راح ضحيتها المئات نتيجة تدخل الاستعمار الأجنبي في ترسيم الحدود؛ حيث لم تزل حتى الآن محل نزاع أثَّر بدوره حتى على استقرار المنطقة من جهة وتعطيل العديد من محاولات الاندماج كما هو الحال بالنسبة للاندماج المغاربي المعطل منذ سنوات بسبب النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو من جهة والنزاع بين الجزائر والمغرب من جهة أخرى.

لا تزال الحدود العربية – العربية تشهد نزاعات وخلافات على مناطق تقول دولتان في الوقت ذاته إنها جزء من أراضيها، ودخلت أربع دول من المغرب العربي في نزاعات حدودية بعد استقلالها في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، ووصل الأمر إلى صراع مسلح بين المغرب والجزائر سنة 1963، وتبقى المشاكل الحدودية قائمة إلى اليوم بين دول عربية أخرى، لكن من دون أن تصل إلى مرحلة الاشتباك المسلح، ومن أبرز تلكم النزاعات [2]:

1–عبد الرحيم أمحمد محمد السويدي، مرجع سابق .

[2] - موقع الحرة، هذه أبرز نزاعات الحدود بين العرب، في **www.alhurra.com**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

أ – النزاع المصري السوداني :

منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي تتنازع مصر والسودان على منطقة حلايب وشلاتين الحدودية. تعتبر السودان أن المنطقة جزء من أراضيها، لكن حلايب وشلاتين خاضعتان بحكم الأمر الواقع للسيطرة المصرية إداريا وسياسيا، وتقع حلايب وشلاتين على الطرف الأفريقي للبحر الأحمر مساحتها 580،20 كم^2، وبها ثلاث بلدات هي حلايب الكبرى وأبو رماد وشلاتين، و ضمت الحدود المرسمة بين مصر والسودان التي حددتها اتفاقية الحكم الثنائي بين مصر وبريطانيا عام 1899 المناطق من دائرة عرض 22 شمالا لمصر وعليها يقع مثلث حلايب داخل الحدود السياسية المصرية، وبعد ثلاثة أعوام في 1902 عاد الاحتلال البريطاني الذي كان يحكم البلدين آنذاك بجعل مثلث حلايب تابع للإدارة السودانية لأن المثلث أقرب للخرطوم منه للقاهرة.

ظلت المنطقة تابعة للسودان المصري إدارياً منذ عام 1902 ولكن ظهر النزاع إلى السطح مرة أخرى في عام 1992 عندما اعترضت مصر على إعطاء حكومة السودان حقوق التنقيب عن البترول في المياه المقابلة للمثلث منه للقاهرة [1] حلايب لشركة كندية.

ب – النزاع المغربي الجزائري:

اندلع صراع مسلح بين المغرب والجزائر سنة 1963، سمي بحرب الرمال، بسبب مطالبة المغرب بمنطقتي بشار وحاسي بيضة باعتبارهما منطقتين "مغربيتين"، لكن الجزائر ظلت ترفض مطلب الرباط، وانتهى الصراع المسلح بعد أيام من اندلاعه ببقاء بشار وحاسي بيضة منطقتين جزائريتين .

ج – **النزاع الكويتي العراقي**، يتنازع العراق والكويت على منطقة خور عبد الله الواقعة بين جزيرتي بوبيان ووربة الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية، وما زال موضوع السيادة على هذا الممر المائي مثار جدل كبير في الدولتين، وسبب قبل أسابيع ضجة في البرلمان العراقي عندما انتقد نواب عراقيون ما قالوا إنه تصويت مجلس الوزراء لمنح السيادة على خور عبد الله للكويت[2] .

د – الخلاف الجزائري التونسي

نشب خلاف بين تونس والجزائر حول تبعية النقطة 233 الحدودية بين البلدين. وطالبت تونس بالمنطقة بعد استقلال الدولتين عن المستعمر الفرنسي على اعتبار أنها كانت جزءا من الأراضي التونسية قبل الاستعمار، لكن الجزائريين تمسكوا بالنقطة الحدودية، وبعد سنوات من الخلاف انتهى الأمر بإقرار تونس بأن النقطة 233 جزائرية، لكن مع استغلال المنطقة بشكل مشترك من الطرفين[3].

---

[1]– وائل مجدي، أشهر 05 نزاعات حدودية بين الدول العربية، في **www.masralarabia.com**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

[2]– المرجع نفسه .

[3] – المرجع نفسه .

هـ – الخلاف القطري السعودي

رغم وجود اتفاق لترسيم الحدود بين الدوحة والرياض منذ ستينات القرن الماضي، إلا أن الخلافات الحدودية ظلت قائمة بين البلدين إلى حين التوقيع على اتفاق سنة 2001، وأدت الخلافات الحدودية بين الدولتين الخليجيتين إلى إطلاق نار سنة 1992 في منطقة الخفوس خلف قتيلين من الجانب القطري وقتيلا سعوديا واحدا.

و – الخلاف السعودي اليمني :

بعد أكثر من 65 سنة من النزاع المتقّطع، اتفقت اليمن والسعودية على الحدود المشتركة بينهما في سنة 2000 حين وقّع الرئيس علي عبد الله صالح بالحبر في جده على اتفاقية كانت تعني وضع نهاية مريحة للتوتر الذي دام عقوداً من الخلاف الحدودي، الخلاف الحدودي الطويل المدى بين السعودية واليمن يمكن إرجاعه إلى اتفاقية مكة المثيرة للجدل سنة 1926 حيث أصبحت المنطقة التي كانت في الجنوب الغربي للإمارة الادريسية، والتي طالب اليمن بها طويلاً، تحت سيادة الدولة الناشئة حديثاً وهي العربية السعودي، و الخلاف اللاحق حول سيادة منطقة الإدريسي السابق، يخص مناطق عسير، جيزان، ونجران، وقاد إلى حرب حدودية محدودة سعودية يمنية انتهت في مايو 1934 باتفاقية الطائف حيث اعترف اليمن بسيادة السعودية على عسير وجيزان ونجران والخط الحدودي تمّ تعريفه على أنه نهائي ودائم ولكن الحكومات اليمنية المتعاقبة منذ 1932 رفضت بصورة علنية بنود الاتفاقية، وجادلت بأنها فرضت بالقوة من قبل السعودية. وطالب اليمن لاحقاً بأن تسحب الاتفاقية الحدودية الجديدة[1].

ووافق الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح وافق في سنة 2000 على إنهاء النزاع الحدودي الدموي والطويل مع الملك السعودي من خلال توقيع الاتفاقية الحدودية في جده*، والتي تقضي في جوهرها بتنازل اليمن عن ادعاءاته حول عدة مناطق كانت حتى حرب 1934 ملحقة بمملكة صنعاء الشمالية، إلا أن اليمنيين مازالوا يطالبون بأحقيتهم في تلك المناطق إلى الآن.

[1]– المرجع نفسه .

*الحدود السعودية اليمنية هي الحدود الممتدة من المملكة العربية السعودية واليمن، وتمتد الحدود وفقا لمعاهدة الطائف سنة 1934 بالقرب من دويما بين الموسم السعودية وميدي اليمنية، على ساحل البحر الأحمر وتتجه شرقا.

المبحث الثاني : النزاع المغربي الصحراوي كنزاع دولي

كما أشرنا سابقا إلى أن الدراسات السياسية تناولت مفهوم النزاع الدولي بأنه حالة خلاف وتباين في وجهات النظر حول مسألة قانونية بين دولتين أو أكثر، وتأسيسا على هذا يمكن أن نصنف النزاع المغربي الصحراوي في هذه الخانة، باعتباره نزاعا بين المغرب والبوليساريو حول الصحراء، حيث تبقى المصلحة الخاصة بكل دولة هي المحرك الأساسي للنزاع الذيوقد يتحول فيما بعد إلى ثورة وحرب بين الطرفين، والحال يقاس على النزاع المغربي الصحراوي الذي كانت بدايته حرب باردة بين أطراف متعددة ثم ما لبثت وتحولت الى حرب بين طرفي النزاع الرئيسيين.

المطلب الأول : تاريخية الإقليم المتنازع عليه

الصحراء الغربية هي منطقة ذات مناخ صحراوي مساحتها 266،000 كيلومتر مربع تقع شمال غرب أفريقيا، تحدّها الجزائر من الشرق وموريتانيا من الجنوب والمغرب من الشمال، حسب الأمم المتحدة هي أرض متنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو، يسيطر المغرب على 80% منها ويقوم بإدارتها بصفتها الأقاليم الجنوبية، بينما تشكل المنطقة العازلة بين المغرب وموريتانيا 20% من مساحة الصحراء وتتميز بعدم وجود سكاني كثيف بها، تأسست جبهة البوليساريو بدعم جزائري سنة 1973 أثناء استعداد إسبانيا للجلاء من الصحراء لترفض السيادة المغربية على الصحراء وتعلن الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية المعلنة من طرف واحد.

كان الغزو الاستعماري لإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب منذ القرن 15 ميلادي، وكنتيجة لموجة لصراعات التي كانت قائمة بين الاستعمار الصليبي بين العالم الإسلامي وقد تبلور اهتمام أوربا بشكل أعمق بهذه المنطقة الإستراتيجية الهامة إثر انبعاث موجة الاستعمار الأوربي صوب[1]إفريقيا تحديدا بحثا عن الثروة وطمعا في ثرواتها الطبيعية والباطنية .

ونظرا للأهمية الإستراتيجية التي يحظى ها إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، والذي يربط أوربا إفريقيا إلى جانب ما تحوزه شواطئه من ثروة سمكية هائلة وذات جودة عالية جلبت أنظار الاستعمار الأوربي إليها كما تمثل الصحراء الغربية فضلا عن ذلك ممرا ومعبرا أساسيا للقوافل التجارية شمالا وجنوبا .

إن هذا الموقع الجيوسياسي واقتصادي يفسر أسباب جثوم الاستعمار على هذه المنطقة والسعي الحثيث إلى نهب خيراتها[2].وتاريخيا، بدأ الأسبان يوجهون أنظارهم الاستعمارية صوب هذا الإقليم، حيث شهد هذا الأخير في السابق انجاز أول مركز اسباني فيه لتكريس عملية الاستيطان . إنَ اسبانيا خرجت من الصحراء بعد أن تمكنت من

[1]– بدون مؤلف، **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، من الاستعمار الاسباني الى الغزو الملكي – الموريتاني**، إصدار المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، السنة 1987، ص 58.

[2] – ناصر فرج– صراع الصحراء الغربية ينتهي باستفتاء، **موقع جريدة الأنباء الكويتية**، متصفح بتاريخ 2018/03/03.

زرع ألغام وخلقت وخلافات تغذيها صراعات الماضي الإحتلالي وكذا المصالح المشتركة لعدة دول، فالمغرب الذي ورث عن الاستعمار الفرنسي حدودا يعتبرها تآمرا على أرض المملكة المغربية من خلال الحلم الذي راوده في إنشاء الامبراطوية العظمى التوسعية والرامية إلى ضم تندوف الجزائرية وكذا أراضي من موريتانيا ويبقى السؤال العريض المطروح هو : كيف يمكن لسياسة كهذه أن تفرط في إقليم يمتلك أكثر من 600 كلم، ومتواجد بواحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم، مع احتلاله المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الفوسفات وثروات باطنية وطبيعية هائلة هي اليوم محل نهب الشركات الأجنبية، إلى جانب تموقعه في منطقة إستراتيجية لأمن أوربا[1].

وتعرف الأمم المتحدة " **الصحراء الغربية** "[*]بأنها أرض متنازع عليها بين المغرب وجبهة البوليساريو، يسيطر المغرب على مساحة تقدر ب: 80 بالمائة في حين يشكل الباقي من المساحة منطقة عازلة بين المغرب وموريتانيا، وهو جزء شبه مهجور ضعيف التواجد السكاني[2].

وتتشكل أقطاب النزاع حولها كمنطقة إستراتيجية حتى اسبانيا التي حاولت اثر خروجها من الإقليم أن تحافظ على التنازع والتصارع بين دول المنطقة حتى تبقى مؤثرة من الخارج، وقد نجحت في إستراتيجيتها الرامية الى تحويل المشهد الصحراوي من تصفية للاستعمار إلى صراع محتدم بين دول الإقليم [3].

وقد قام الصدام المسلح بين جبهة البوليساريو وبين المغرب في الفترة الممتدة من عام 1975 إلى غاية 1991 وذلك عقب انسحاب اسبانيا من الإقليم كما ورد سابقا، حدث ذلك مباشرة بعد التوقيع على اتفاقية " مدريد" والتي تم بموجبها تنقل إدارة المنطقة إلى المغرب وموريتانيا، دون أن يكون لديهما عليه أي سيادة وفي أواخر سنة

[1]– فاطمة بنت عبد الوهاب، الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية، في /**www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 2018/03/14.

[*]– العيون هي أكبر مدن الصحراء الغربية، وهي مدينة متنازع عليها. وتديرها الحكومة المغربية حالياً بعدما أخضعتها لسيطرتها خلال حرب الصحراء الغربية عام 1975،[4] وهي مركز منطقة جهة العيون الساقية الحمراء التي ضمتها المغرب إلى الجهات الاثنا عشرة بالمملكة المغربية وتقع المنطقة تحت متابعة فريق حفظ السلام وإجراء استفتاء الاستقلال التابع للأمم المتحدة الخاص بالصحراء الغربية) المينورسو). أسس المدينة المستعمر الإسباني أنطونيو دي أورو في عام 1938 كقاعدة عسكرية. وأعلنت إسبانيا عام 1940 المدينة عاصمة الصحراء الإسبانية تطل مدينة العيون على المحيط الأطلسي غربا وتتميز بمناخها المعتدل عموما الواقع تحت تأثير البحر من الغرب والتيارات الصحراوية من الجنوب والشرق. وعملت حكومة المغرب منذ اقتطاع الصحراء على استيطانها المدينة بالسكان غير الأصليين حيث جاءت بالمغربيين ليصبح عددهم يفوق عدد الشعب الصحراوي.

2– هيثم سليماني، ملف الصحراء الغربية الى اين؟ موقع، **نون بوست**، متصفح بتاريخ 13 ماي 2018

3 – نفس المرجع

1975 نظمت المغرب المسيرة الخضراء* لدخول الصحراء الغربية بالقوة وتأسيس تواجد مغربي بها والذي لم يكن أصلا بها، وقوبلت تلك المسيرة بمقاومة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب بقوة وفعالية[1].

وفي أواخر عام 1970 سعت جبهة البوليساريو إلى تأسيس دولة مستقلة في المنطقة وعاصمتها **العيون المحتلة***.

وبعد ذلك تحول الصراع من صراع عسكري الى مقاومة مدنية عنيفة أدخلت المغرب والصحراء الغربية في دوامة حرب أتون، تحاول اليوم عملية السلام إيجاد مخرج لإنهائها بالإضافة إلى قرار دائم بخصوص اللاجئين الصحراويين والاتفاق حول المنطقة المتنازع عليها بين المغرب والصحراء الغربية .

وفي هذا الصدد أن المغرب يرى بأنَ الحدود التي ورثها عن الاستعمار هي حدود تآمرية على جغرافية المغرب الترابية، بينما ترى جبهة البوليساريو ضمن هذا السيناريو المعقد بأن الإقليم المتنازع عليه ليس تابع لأراضي المغرب وفق ما أدلت به اسبانيا أيام احتلالها للصحراء، بل إنَ الصحراء الغربية هي إطار قائم بذاته تمثله الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، بينما نجد موريتانيا وهي الحلقة الضعيفة في النزاع فكانت هي الأخرى تطالب بحقها من الكعكة الموزعة بين اسبانيا والمغرب، وبقيت موريتانيا تغرد خارج السرب الذي تشكلت أطره بين المغرب المنادية بضم الصحراء لأراضيه وبين البوليساريو التي انتفضت من أجل استرجاع أراضيها المغتصبة وبين الجزائر التي بقيت في موقف الداعم لكفاح الشعب الصحراوي والتمسك بموقف عدالة القضية الصحراوية التي تصنفها الجزائر ضمن حركات التحرر وتدخل في نطاق تصفية الاستعمار وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

مع الإشارة هنا إلى أن القرار الاممي 2351 قد سعى إلى معالجة تأزم الوضع لامني بين المغرب والبوليساريو في منطقة " **الكركرات**"* النائية عن الحدود مع موريتانيا، وقد وقع أسلوب التصادم والتشنج مستوى عميق، ودعى ذات القرار جميع الأطراف إلى التوصل غالى حل سياسي مقبول يكفل حق تقرير المصير لسكان الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تنسجم مع مبادئ شرعية الأمم المتحدة وأهدافها[2].

---

*شارك في المسيرة الخضراء نحو الصحراء الغربية نحو 350 ألف مغربي، وبمرافقة 20 ألف جندي

[1] – **شبكة الأخبار العربية**– أزمة الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات بين دول المغرب العربي، متصفح بتاريخ 2018/04/03

*العيون عاصمة الصحراء الغربية واكبر مدنها وهي مدينة متنازع عليها،**ويكيبيديا**.

*الكركرات، منطقة جغرافية صغيرة في منطقة الصحراء الغربية المتنازع عليها تقع على بعد 11 كلم من الحدود الموريتانية وعلى بعد 05 كلم من المحيط الأطلسي – **ويكيبيديا**

[2]أحمد حيدر، ما هو الحل الأفضل لنزاع الصحراء الغربية، موضوع للنقاش، **بموقع الحرة**، متصفح بتاريخ 30 مارس 2018

المطلب الثاني : التركيبة الاجتماعية– والثقافية والسياسية للمجتمع الصحراوي .

إن الحديث عن التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية للمجتمع الصحراوي يقودنا حتما إلى الحديث عن الموقع الجيوبوليتيكي الذي تحظى به الصحراء الغربية والذي جعلها محل أطماع جمة، بالإضافة إلى التمازج الاجتماعي بينه وبين عدة دول من المغرب العربي خاصة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد واللهجة المستعملة، وتقع الصحراء الغربية في شمال إفريقيا، على احل المحيط الأطلسي، يحدها من الشمال المغرب، ومن الشرق الجزائر وموريتانيا، كما تعتبر الصحراء الغربية الواجهة المباشرة لجزر الكناري، ويبلغ طول حدودها 2045 كلم ويبلغ طوله مع موريتانيا 1570 كلم ومع المغرب 430 كلم ومع الجزائر 45 كلم، ومن حيث السكان فيبلغ عددهم حوالي 585.502 نسمة وذلك حسب إحصاء سبتمبر 2010 (1) ويتوزع سكان الصحراء الغربية على عدة مناطق رئيسية منها : منطقة طرفاية يقطنها حوالي 27976 نسمة من المهاجرين، و48400 بإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب وهم مقيمين، بينما يتوزع عدد منهم بكل من موريتانيا بنحو 9000 نسمة من المهاجرين وبتندوف 1200 نسمة من المهاجرين – اللاجئين – وبخصوص الخلفية التاريخية والاجتماعية لسكان الصحراء فيمكن القول أنه خلال القرنين الثاني والثالث، احدث الاجتياح الروماني لمناطق شمال إفريقيا تخلخلا في التركيبة الديمغرافية لسكان الصحراء الغربية، حيث قدمت من صحراء ليبيا ومناطق الشمال قبائل صنهاجة وزناتية البربرية واستقرت في الصحراء الغربية، ومع مطلع القرن الثامن وصلت هجرات عربية من شبه الجزيرة العربية إلى ارض الصحراء الغربية حاملة معها رسالة الإسلام، ومع مرور الزمن توالت الهجرات العربية خلال الفترة ما بين القرنين الحادي عشر والقرن الخامس عشر، فوصلت إليها قبائل من بني حسان وبني هلال عن طريق مصر، وتغلغلت بواسطة سيطرتها في منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب .

وقد عرف الصحراويين قديما بنظامهم المتميز والمعروف ب: " مجلس ايت الأربعين " [1] وهو يعني حكم أربعين وهو عبارة في الأصل عن مجلس لأعيان القبائل الصحراوية تتم العضوية فيه على أساس الترشح القبلي، ورئاسته متداولة بين الأعضاء، كما تصدر قراراته بالإجماع طبقا للأعراف والتقاليد السائدة وعلى قاعدة الشريعة الإسلامية ويمثل نظام ايت أربعين السلطة العليا التي تضم في تركيبتها وجهاء القبائل الصحراوية، وتعهد له مهمة سن القوانين الملزمة للجميع ويسهر على تطبيقها، للإشارة، فان تسمية " الأربعين" مرتبط بعمر العضو حيث لايمكن قبول العضوية لأي شخص ما لم يبلغ سن الأربعين، كما يمتاز المجتمع الصحراوي عن غيره من المجتمعات بتراث حساني كبير يتضمن الشعر الحساني والأمثال الشعبية، الموروث الثقافي الكبير المتمثل في المخطوطات التاريخية الثمينة، من جهة أخرى يمتلك إقليم الصحراء الغربية موقعا جغرافيا هاما يربط إفريقيا بأوربا، وهو إقليم أيضا قريب من جزر الكناري الاسبانية، ويتمتع بشواطئ غنية بمختلف الأسماك، وهو فضلا عن كل ذلك قنطرة عبور القوافل التجارية شمالا وجنوبا .

[1] – المرجع السابق.

إن هذه الأسباب مجتمعة جعلت الإقليم محل أنظار استعمارية قديمة حيث عرف إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر وصول بعثات استكشافية أوربية الى الصحراء الغربية منها البرتغال، وقوى أوربية أخرى، وتمثلت أدوار تلك البعثات في تجارة الذهب وريش الطيور والصمغ العربي، وخلال أواخر القرنين الخامس عشر والسادس عشر ظهرت أولى البعثات الاسبانية على سواحل الصحراء الغربية .وبخصوص الحالة السياسية للصحراء الغربية فيمكن القول، أن أزمة الصحراء الغربية قد بدأت مباشرة بعد انسحاب الاستعمار الاسباني منها عام 1975، أين طالب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية من الاحتلال الاسباني معتبرا أن الصحراء الغربية جزء من أراضيه .

وقد تضمن تاريخيا القانون الأساسي الاسباني السابق تأسيس إقليم الصحراء منفصل عن إفني، يتم إدارته من طرف مقيم تابع مباشرة لرئاسة الحكومة (في مدريد) وأصبح بذلك الإقليم ممثلا في البرلمان الاسباني (الكورتيسCurtus) ب3 نواب، وأصبحت بذلك الصحراء جزءا مدمجا مع اسبانيا، بل عدلت حتى تسميتها لتصبح الصحراء الاسبانية [1] .

[1]– علال الازهر،**الصحراء المغربية،الوحدة والتجزئة في لمغرب العربي**،دارا لخطابي للطباعة والنشر، 1988، ص 58

خلاصة الفصل الأول:

إن ما يمكن استخلاصه مما سبق هو أن النزاع المغربي الصحراوي يدخل ضمن النزاعات الدولية المستعصية والتي لم تجد لها الأمم المتحدة إلى حد اليوم أي حل سلمي توافقي وذلك بسبب تباعد وجهات النظر لدى أطراف النزاع من جهة، وتماطل المنظمات الدولية في إيجاد حلول نهائية وذلك بعد أن تدخلت أطراف أخرى في حلبة النزاع دفاعا عن مصالحها، كما أن ميزان القوى في هذا النزاع مائل باتجاه المغرب، كون الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا هما الدولتان اللتان بيدهما مفتاح النزاع الدائر منذ سنوات والذي يعتبر من النزاعات الأطول في العلاقات السياسية الدولية عربيا حيث نجد أن معظم النزاعات بين الدول العربية وجلها بسبب خلافات حول الحدود قد حلت بطرق سلمية وتوافقية .

الفصل الثاني

الفصل الثاني

الفصل الثاني : النزاع المغربي الصحراوي الجذور، الأبعاد والأهداف

تمهيد:

لقد شكل النزاع المغربي الصحراوي حلقة مفصلية في طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية والتي عرفت منذ سنوات حالة مد وجزر بسبب هذا النزاع الذي ترك بظله وانعكاساته السلبية على عمق العلاقات بين دولتين جارتين يجمعهما التاريخ والنضال المشترك، وهو ما سنتناوله بالتفصيل ضمن هذا الفصل، مبرزين ملامح النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو والذي نتج عنه توتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب أدت في السابق إلى حرب بين البلدين، وتعقد مستقبل المنطقة برمته .

المبحث الأول : الجذور التاريخية لأزمة الصحراء الغربية وطبيعة النزاع

المطلب الأول : أبعاد النزاع المغربي الصحراوي

يمكن القول أن نزاع الصحراء الغربية هو نزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو، وبدأت تجلياته منذ أن تخلت اسبانيا عن هذا الإقليم عام 1976، والآمال المعقودة على مسلسل السلام منذ 1991 بعد الاتفاق على وقف إطلاق النار الذي أوقف الصدامات العسكرية، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل في المطلب أدناه.

أثار النزاع الدائر بالصحراء الغربية اهتمام الباحثين والدارسين في حقل العلاقات السياسية الدولية والدبلوماسية على حد سواء، كون القضية تمثل مرآة عاكسة للصراعات التي تخوضها بلدان المغرب العربي خصوصا، وسنأتي لذلك بالتفصيل لاحقا عند التعرض للنزاع الدائر اليوم بين الجزائر والمغرب على خلفية الدعم الجزائري لجبهة البوليساريو وعدة خلفيات أخرى يحين الوقت لاستعراضها، وقد أصبح من الواضح للعيان والجلي للأذهان في ظل التقاعس الحكومي لفض هذه النزاعات التي شاخت وطال أمدها، وتركت بظلالها انعكاسات وخيمة وسلبية على تقدم هذه البلدان التي ماتزال تنخرها الصراعات،وراكنة لتبعية الغرب، كما أنه يسجل غياب الرغبة السياسية لدى دول وحكومات هذه البلدان لفض النزاعات الدائرة بأقاليمها[1]، وتتمثل أطراف النزاع الذي نحن بصدد دراسته وتحليله من شتى الجوانب، في أطراف أصليين وهما المغرب والجزائر وجبهة البوليساريو، بالإضافة إلى أطراف أخرى ليست بخط تماس مباشر مع الملف وهي موريتانيا واسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وقد واجهت هذه الأطراف بمعية المنظمات الإقليمية والدولية تحديات وعوائق جمة وقفت حجر عثر في وجه التسوية النهائية لهذا النزاع سلميا، مع العلم أن كل النزاعات الشبيهة بالنزاع المغربي الصحراوي قد تمت تسويتها بطرق متشابهة، وهي إعطاء الحق للشعوب المكافحة في تقرير مصيرها لكي تختار إما الاستقلال أو الانضمام وهما الخياران اللذان يرسمان عقدة حل المشكلة بين الطرفين المغرب وجبهة البوليساريو.

لكن، واقع الأمر، وما حصل هو إجهاض ميلاد الصحراء الغربية من خلال التوقيع على اتفاقية مدريد عام 1975 التي دعت الى انضمام الصحراء الغربية الى إحدى الدول المجاورة " المغرب – موريتانيا – اسبانيا"[2]، وقد جاءت تلك الاتفاقية مكرسة بشكل ضمني اعتراف اسبانيا ضمنيا بإقصاء

---

[1] – مالكي أمينة، **مشاريع التسوية لقضية الصحراء الغربية**، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 03، 2012)، ص 63.

[2] – محمد نور البصراني، وآخرون، **أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، منشور بتاريخ 13 جوان 2017.

جبهة البوليساريو من الصراع الدائر بالإقليم، ومن هنا بدأ لصراع المسلح في أعز تجلياته بين الجزائر والمغرب .

وتمثل القضية الصحراوية حجر الزاوية في العلاقات الجزائرية المغربية، وأحد أبرز مؤشرات التوتر بين البلدين ويعزي الكثيرون ومنهم ان أسباب اتساع فجوة الخلاف بين الجزائر والمغرب الى ملف الصحراء الغربية بصفة عامة وإشكالية الحدود بين البلدين بصفة خاصة، مع اعتبار ما يتركه هذا الخلاف من أثار سلبية على محاولات ومشاريع الاندماج بين دول المغرب العربي، كما أن درء الخلافات القائمة بين البلدين ونسيان أثار الماضي التي ما تزال تلازم طل طرف على حدا، بإمكانهما الإسهام في تسريع وتيرة معدلات النمو الاقتصادي بين دول المغرب العربي .

من جهة أخرى، نرى أن قضية الصحراء الغربية إلى حد الآن يجب أن ننظر لها بأنها مشكلة معقدة، غير أن تدخل الإطراف الخارجية واتساع النظرة الاستعمارية والمصلحية زادت القضية تعقيدا وبرزت فيما بعد أطراف أخرى جدية عقدت من المشكلة وحالت دون تسويتها أمميا بإيجاد حلول ترضي الطرفين المتنازعين وبقيت تلك الأطراف محافظة على مصالحها في إقليم الصحراء الغربية بحثا عن مواردها الاقتصادية وإنشاء مراكز نهب جديدة .

ويبدوا أن غياب الجدية والإرادة السياسية هو العامل الرئيسي في تعطل الحل لقضية الصحراء الغربية وباعد بين الحلول التقاربية بين أطراف النزاع، والشيء الذي يمكن استخلاصه من هذه الرؤية الشخصية هو أن تباعد الأطراف الحقيقية والأصليين عن إيجاد حلول ناجعة لإنهاء النزاع القائم بين المغرب والصحراء الغربية فتح الباب أمام مطامع ومصالح الدول الأخرى، وهي الأطراف الجديدة التي دخلت لتوسيع هذا الخلاف وإتاحة مساحة من عدم الاستقرار المنطقة المغاربية بأكملها .

ولعل من أبرز تعقيدات القضية الصحراوية نذكر على سبيل الحصر إحاطة الإقليم بأقطار لكل منها علاقات متوترة مع الأخر، كما حاصل اليوم بين الجزائر والمغرب، وأصبحت المنطقة بسبب توتر الخلاف مصدر قلق وتوتر ونزاع مستديم بين المغرب والجزائر، وهو ما سنعالجه بالتفصيل لاحقا.

المطلب الثاني : الجهود الدولية لحلحلة النزاع

لقد تعددت مظاهر ومحاولات المنظمات الدولية الرامية إلى إيجاد حل نهائي يرضي طرفي النزاع الدائر منذ سنوات بين المغرب من جهة وجبهة البوليساريو من جهة ثانية، للإشارة فقد شرعت منظمة الأمم المتحدة منذ اندلاع الحرب بين الطرفين، حيث يسجل ملف الصحراء الغربية من المنظور الاممي التواجد والحضور الدائم لمنظمة الوحدة الإفريقية التي كانت السباقة إلى البحث عن حل سلمي وتصالحي يطفي نار الحرب التي اندلعت رحاها بين المغرب وجبهة البوليساريو[1]، وقد شكل تدخل المنظمة تلك في حل النزاع بداية انسحاب المغرب من المنظمة على اثر الاعتراف بقيام الجمهورية العربية الصحراوية، واعتبارها عضو فيها. غير أنه على الرغم من هذا الاعتراف الذي تسبب في انسحاب المغرب من المنظمة، إلا أنها أيضا لم تتوصل إلى حل نهائي لهذه القضية الشائكة .

وبعد ذلك حلت منظمة الأمم المتحدة محل منظمة الوحدة الإفريقية بعد فشلها في إيجاد صيغة تمكن من إنهاء النزاع، وقد رسمت منظمة الأمم المتحدة منذ ذلك الوقت سلسلة من الإجراءات والترتيبات القانونية، مع إصدار جملة من القرارات والمقترحات لإنهاء هذا النزاع الذي طال أمده، وفي ذات السياق، سجلت المساعي الأممية تحديد وإبراز 05 حلول على شكل اقتراحات عرضت على طرفي النزاع وهي :

1- تطبيق الاستفتاء الذي نصت عليه خطة التسوية المنتهجة منذ سنة 1988 والتي ترتب عنها عدم حصول اتفاق بين الطرفين، والذي يؤول في واقع الأمر إلى خيارين اثنين أما الانضمام للمغرب وإما الاستقلال[2].

وبقراءة دقيقة لمواقف طرفي النزاع من هذا الطرح ألأممي، نجد أن جبهة البوليساريو رفضته جملة وتفصيلا، وتؤكد مواقفها السياسية على عدم الانضمام إلى المغرب الذي هو – حسب البوليساريو–محتل، أما المغرب، فيرى وجهة نظر وموقف مغاير تماما لجبهة البوليساريو السابق، حيث يرى خيار الاستقلال أمر مستعصي كون السياسة المغربية تعبر إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب جزء لايتجزأ من التراب المغربي، بينما يصبح خيار الاستقلال من المنظور المغربي هذا يصب في خانة منح الصحراويين حكما ذاتيا واستقلال تحت السيادة المغربية، وهذا الطرح ترفضه جبهة البوليساريو قطعيا .

[1] – المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية، إعداد قسم البحوث والدراسات ، أرشيف الجزيرة نت ، **www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 26فبراير 2018.

[2] – نفس المرجع السابق

2- يتعلق هذا الطرح الثاني للأمم المتحدة بشأن تسوية النزاع بين المغرب وجبهة البوليساريو في السعي إلى تقسيم الصحراء، وهذا في حقيقة الأمر لايروق طرفي النزاع مجتمعين .

إنَ خيار التقسيم يتعلق بمنح المغرب إقليم الساقية الحمراء والتي تمثل ثلثي الصحراء، ومنح البوليساريو إقليم وادي الذهب وهو الثلث المتبقي حيث تقيم دولتها المستقلة، وحسب متتبعي الملف الصحراوي وما هو واقع على الأرض فان هذا الخيار لا يرغب فيه المغرب كونه – حسبه – يمثل انتقاصا من سيادته .

في الوقت الذي نجد فيه "**جبهة البوليساريو***" تطالب بإنشاء دولة مستقلة، معتبرة في ذلك أن المغرب يمثل استعمارا لأراضيها، بينما نجد المغرب يلتف حول أحقيته لضم الصحراء الغربية لأراضيه، والتي كانت في الأصل مستعمرة اسبانية لا علاقة لها بالمغرب على الإطلاق والتي يعتبرها جزءا لا يتجزأ من أراضيه وقد استمر النزاع المسلح من 1974 إلى غاية 1991[1].

3- انتهاج الوسط وذلك طبقا لخطة 1988 أو الاستفتاء المستحيل .

وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اتخذت قرارها 50/40 في شهر سبتمبر من عام 1985 يتعلق بأزمة الصحراء الغربية والذي ينص على " تكليف الأمين العام للمنظمة الدولية السعي إلى إيجاد حل يرضي أطراف النزاع انطلاقا من وقف إطلاق النار والذي يعتبر حسب ذات القرار الشرط الأساسي والهام في أي عمل سلمي منتهج".

وفي سنة 1988 طرح الأمين العام السابق" خافيير ديكولاير" خطة جديدة لطرفي النزاع " المغرب – جبهة البوليساريو" تتعلق بتنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، وتضمن هذا التصور الثالث في حالة وقوعه خيارين : هما : أما الانضمام الى المغرب، أو الاستقلال عنه كما سبق وأشرنا لذلك أنفا، مع الإشارة هنا الى أن هذا الاقتراح لقي تجاوبا كبيرا من قبل طرفي النزاع وذلك في 30 أوت 1988 والذي سجل أيضا الموافقة على وقف إطلاق النار، وتم ذلك فعليا في سبتمبر من عام 1991[2].

---

[1]– أنظر المرجع السابق

[2]– أنظر المرجع السابق

* – هي حركة تحررية تأسست في 20 ماي 1973 من قبل الشهيد الولي مصطفى السيد ، تعرف باسم " Polisario بالاسبانية.

وبعد مرور 08 سنوات من العمل في هذا الاتجاه قدمت بعثة الأمم المتحدة " **المنورصو**"* بتاريخ 30 أوت 1988 بقرار من مجلس الأمن الدولي يحمل رقم 22464 s الرقم 1991-690 كما جاء طبقا للقرار الاممي الأخر رقم 1309 الذي يتضمن المبادرة الفرنسية الأمريكية التي تتعلق بالحل السياسي لمشكلة الصحراء الغربية، ومن هنا دعى " جيمس بيكر" ممثل الأمين العام للأمم المتحدة طرفي النزاع الى حل تفاوضي يستبعد خطة الاستفتاء، وهو الأمر الذي دفع الأمم المتحدة الى تقديم الحل الثالث، أو ما يعرف باتفاق إطار والذي ينص على أن تمنح الأقاليم الصحراوية حكما ذاتيا موسعا مع البقاء تحت الحكم المغربي في غضون 05 سنوات يمكن بعدها إجراء الاستفتاء .

كما يقترح مشروع الاتفاق الثالث أيضا على أن تكون الأطراف الأخرى أي " الجزائر وموريتانيا" بمثابة شاهدين على هذا الاقتراح، وتكون الأطراف الخارجية مثل " فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية " بمثابة الضامن لتعزيز التسوية وتنفيذ الاتفاق .

04- أطروحة جيمس بيكر

واصلت الأمم المتحدة جهودها وعينت في مارس 1997 " المبعوث الاممي جيمس بيكر " مبعوثا مكلفا بقضية الصحراء، وقد أشرف هذا الأخير ضمن مهامه الأممية على سلسلة من المباحثات بين أطراف النزاع تمخض عنها اتفاق" هيوستن" بين الحكومة المغربية وجبهة البوليساريو حول معايير تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت في استفتاء تقرير المصي، ونظرا للصعوبات التي رافقت مهمة المبعوث الاممي "جيمس بيكر" أعلن هذا الأخير دعوة الطرفين المتنازعين الى حل تفاوضي يستبعد خطة الاستفتاء، وهو الأمر الذي دفع الأمم المتحدة في هذه الحالة إلى تقديم " الحل الرابع ليضاف إلى خياري الاستقلال والانضمام إلى المغرب والتقسيم، وعلى ضوء ذلك قدم "بيكر" عام 2003 مقترحا جديدا " يقضي بأن تظل الصحراء الغربية جزء من المغرب، وأن تتمتع بحكم شبه ذاتي لفترة انتقالية بين 04و05 أعوام، ثم يخير سكان الإقليم في استفتاء بعد ذلك بين الاستقلال واستمرارا لحكم شبه الذاتي أو الاندماج مع المغرب.

* **المنورصو** : هي بعثة أممية تابعة للأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية تعود فكرة إنشائها إلى عام 1985 حين قرر الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك " **خافيير بيريز دي كويلار** بالتعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية إرسال بعثة مساع حميدة للبحث عن حل مشكلة الصحراء الغربية وتنقسم هذه البعثة إلى ثلاثة مكونات " وحدة مدنية، وحدة عسكرية، وحدة أمنية، يتكون طاقمها من 150 إلى 450 شخصا من بين مراقب عسكري وشرطي مدني وشخصيات، ومقرها مدينة العيون .

المبحث الثاني : أطراف النزاع حول لصحراء الغربية

يتمثل أطراف النزاع في القضية الصحراوية المباشرين في كل من المغرب وجبهة البوليساريو مع الإشارة أن طرفي النزاع قد وافقا على اقتراح الأمم المتحدة بعقد جولة من المحادثات غير الرسمية في الولايات المتحدة في إطار قرار مجلس الأمن رقم 2009/1871 الذي رحب باتفاق الأطراف على عقد محادثات صغيرة وغير رسمية للاستعداد لجولة مفاوضات خامسة، كما يدعو القرار أطراف النزاع إلى مواصلة الحوار برعاية الأمين العام دون أي شروط مسبقة لتحقيق حل سياسي عادل ودائم ومقبول لدى طرفي النزاع.

المطلب الأول : أطراف النزاع الرئيسية – والمباشرة :

لقد تعددت الآراء والمواقف تجاه النزاع المغربي الصحراوي من مؤيد للموقف تارة ومعارض له، إلا أن هناك ثمة إجماع على تسوية النزاع من رؤية واضحة من القوى الكبرى، تكرس مبدأ أطروحة المغرب وتشجيع المبادرة المغربية التي تقوم على أساس إعطاء إقليم الصحراء حكما ذاتيا تحت السيادة المغربية[1].

فالجزائر تستند لمفهوم حق تقرير المصير على العديد من قرارات الأمم المتحدة ومنها القرار رقم 1514 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي يؤكد حق الشعوب في تقرير مصيرها، والإقرار بحريتها الكاملة في اختيار رقعتها السياسية والاقتصادية بالإضافة إلى الاستناد إلى القرار رقم 20 / 3229 الذي يؤكد بدوره ضرورة اتخاذ الخطوات العاجلة في الأقاليم التي لم تحقق استقلالها لتحويل السلطة إلى شعوب هذه الأقاليم من دون شرط أو تحفظ، وهذه في حقيقة الأمر تنطبق على قضية الصحراء الغربية التي كانت مستعمرة اسبانية

من جهة أخرى، ترى الجزائر أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم التي لاتتمتع بالحكم الذاتي،

[1]– الداهية ولد محمد فال المختار، **موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد، قراءة في الحصيلة والآفاق**، نشر مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، بيروت 2015، ص 112.

ومن ثم ينطبق على الدولة القائمة بالإدارة ووفقا للفصل 11 من ميثاق الأمم المتحدة*، أن تسير بها نحو الاستقلال من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير .

أ)- الرؤية المغربية :

تنظر المغرب للنزاع بينها وبين الصحراء الغربية،إن الصحراء امتداد لجغرافية المغرب وجزء من أراضيها وتزعم الرباط في هذا الإطار بان الاستعمار الأوربي قد اقتطع الصحراء من أراضيه، بل وتذهب إلى- ابعد من هذا لتقول المغرب أن الاستعمار اقتطع منها كذلك أطراف وأجزاء من الجزائر وموريتانيا وأجزاء أخرى من سنغال ومالي وأجزاء من نيجيريا الشيء الذي يعارض مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار بحيث نال المغرب استقلاله سنة 1956 .

ب)-الرؤية الموريتانية ::

جاء في كتاب " موريتانيا على درب التحديات للرئيس الموريتاني الراحل المختار ولد دادة " مؤسس موريتانيا ما بين 1924 إلى غاية 2003 تاريخ وفاته ، إن الرؤية الموريتانية في قضية الصحراء هي ذات أبعاد وطنية وإقليمية وحتى دولية، خاصة من حيث اهتمام موريتانيا بالصحراء الغربية وتشبثها بها وأن تكون طرفا في جميع الجهود والتحركات المحلية والإقليمية والدولية لتقرير مصيرها "[1]، من جهة أخرى فالطبقة السياسية الموريتانية كانت مقتنعة تمام القناعة بأن الصحراء جزء من موريتانيا، ويرجع الكثير من المحللين السياسيين والمهتمين بملف العلاقات الجزائرية المغربية التي عرفت منذ سنوات حالة شد ومد، فتراها سليمة مستقرة أحيانا ومتذبذبة،متوترة أحيانا أخرى وقد سبب هذا التحول وعدم الاستقرار في تلك العلاقات في تعطل الكثير

من مشاريع الاندماج سواء بين الدولتين أو بين باقي دول المغرب العربي* التي باتت في تأخر كبير مقارنة مع باقي التكتلات التي عرفتها بعض الدول العربية.

---

* يقرر أعضاء الأمم المتحدة – الذين يضطلعون في الحال أو في المستقبل بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطاً كاملاً من الحكم الذاتي – المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق.

(أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم، كما يكفلون معاملتها بإنصاف وحمايتها من ضروب الإساءة – كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب.

(ب) ينمون الحكم الذاتي، ويقدرون الأماني السياسية لهذه الشعوب قدرها، ويعاونوها على إنماء نظمها السياسية الحرة نمواً مطرداً، وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه، ومراحل تقدمها المختلفة.

=(ج) يوطدون السلم والأمن الدولي.

[1] – المرجع السابق.

*اتحاد المغرب العربي، أو الاتحاد المغاربي تأسس في 17 فبراير 1989 بمدينة مراكش وذلك من خلال التوقيع على ما يسمى على ما سمي بمعاهدة اتحاد المغرب العربي بين دوله الخمس : المغرب – الجزائر– موريتانيا – تونس – ليبيا

ويتلخص موقف موريتانيا في أنه عندما طلبت المغرب الاستشارة من محكمة العدل الدولية ساندت موريتانيا المغرب، إلا أنها طالبت أن يشمل حق تقرير المصير العودة إلى الموطن الأم الموريتاني، وسلمت مذكرة للأمم المتحدة في أوت 1974 أكدت فيها موريتانيا أن الصحراء الغربية الخاضعة للإدارة الاسبانية هي جزء من الأراضي الموريتانية، ثم وقعت اتفاقية مدريد الثلاثية في نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا واسبانيا، وفي عام 1976 وقعت اتفاقية ثنائية مع المغرب لتقسيم الصحراء بينهما مما أدى إلى تهديد جبهة البوليساريو والأمن والاستقرار في موريتانيا، والأمر الذي جعلها توقع اتفاق الجزائر مع الجبهة لإنهاء حالة الحرب وانسحاب القوات الموريتانية من الإقليم،

ج)-الرؤية الجزائرية

يرجع الخلاف الدائر بين الجزائر والمغرب واللتين يرتكز عليهما أي بناء مغاربي كونهما يشكلان قطبا تجاريا وصناعيا ممتاز*، ذلك الخلاف الذي أدى إلى تعكر صفو وطبيعة العلاقات بين المجموعة المغاربية وما خلفه من خلافات تعود في الأصل إلى التراكمات التاريخية التي تعتبر من أبرز عوامل ودوافع الخلاف بين البلدين ولعل من أبرزها حقبة ترسيم الحدود المغربية مع الجارة الجزائر، فالمغرب منذ عصر الدولة السعدية كانت تمتد سلطتها طبقا لنظام البيعة إلى بلاد شنقيط (موريتانيا) وجزء من مالي بالإضافة إلى تندوف في الجزائر " حسب زعمه" (لكن الاستعمار الفرنسي أعاد رسم الحدود بطريقته الخاصة واقتطع بعض المناطق وضمها لدول أخرى حسب مطامعه الاستعمارية التوسعية*[1] ترى الجزائر أن الصحراء الغربية هي أحد الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي ، ومن ثم يتعين على الدولة القائمة بالإدارة ووفقا لفصل 11 من ميثاق الأمم المتحدة ، أن تسير بها نحو الاستقلال من خلال ممارسة سكانها لحق تقرير المصير، من جهة أخرى ، تفسر الجزائر سياسة المغرب تجاه الصحراء الغربية بما يلي : 1- سياسة التوسع على حساب الشعوب الأخرى ، -2 عدم الاعتراف بجبهة البوليساريو واعتبارها حركة غير شرعية ، - عدم الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار ، وترى الجزائر أن قضية الصحراء الغربية هي مسألة تصفية استعمار لاغير.

*- تعد اقتصاديات الدول الستة مكملة لاقتصاد بعضها البعض، تبلغ مساحة دول هذا الاتحاد 6.041.261 مليون كلم مربع، وهي مساحة تفوق مساحة الاتحاد الأوربي، يبلغ عدد سكان المغرب العربي حوالي 100 مليون نسمة، منهم 80 بالمائة يعيش بالمغرب والجزائر .

[1] - محرر موقع إرم، للأخبار، المغرب والجزائر: تاريخ من القطيعة والتعثر في صراع بلا نهاية، **في إرم للأخبار**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

أن تحمل السلاح ضد فرنسا لاسترجاع ما سلبه الاستعمار منها، فالجزائر لاتحارب بالنيابة عن أحد، وهذا ما اعتبرته المغرب خيانة للاتفاق المبرم مع فرحات عباس ومن هنا، بدأ الوضع يتأجج من خلال ظهور أولى بوادر الخلاف والنزاع بين البلدين، وقد وقفت العديد من الدول في العالم لمساندة الجزائر وفي مقدمتها مصر .

وفي مرحلة لاحقة، وبعد تسارع الأحداث، والتوتر الذي عرفته العلاقة بين البلدين هاجمت قوات عسكرية جزائرية إحدى المراكز العسكرية المغربية، وقتلت عددا من الجنود المغاربة فجاء رد فعل المغرب سريعا، وكانت النتيجة أن دخل البلدان منذ ذلك الوقت في دوامة حرب ضروس سميت بـ " حرب الرمال1963" والتي ساهم في إخمادها كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية .

من جهة أخرى، بالإضافة إلى الاتفاق الحاصل بين المغرب وموريتانيا بخصوص اقتسام الصحراء، وذلك دون استشارة الجزائر كان ذلك سنة 1974 فكان رد الجزائر سريع جدا من خلال دعم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب المعروفة بجبهة " البوليساريو"الرافضة للسيادة المغربية .

وهكذا بقي ملف الصحراء الغربية عالقا في أروقة الأمم المتحدة، ولم تلق المقترحات المطروحة لحل الأزمة بين جبهة البوليساريو أي بوادر تشجع على إيجاد حل للقضية، نتيجة تداخل مصالح الأطراف المعنية بالقضية والتي تناولناها أعلاه .

المطلب الثاني : أطراف النزاع غير المباشرة أو الداعمة للقضية الصحراوية

موقف جامعة الدول العربية :

اهتمت جامعة الدول العربية منذ أوائل التسعينيات، إلا أنها نظرت إليها في إطار إنهاء الاستعمار الاسباني لإقليم الصحراء ولم تتدخل في جذور المشكلة لحلها .

موقف جمهورية مصر العربية :

لم تعترف مصر بالجمهورية العربية الصحراوية، وحافظت على العلاقات المتميزة مع المغرب، ومع ذلك أعرب القادة الصحراويون عن تقديرهم للدور المصري المؤيد لقرارات الاتحاد الإفريقي المطالب بحق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، كما أن مصر تؤيد كافة قرارات الأمم المتحدة بهذا الخصوص.

موقف ليبيا :

تحاول ليبيا موازنة مواقفها مع كل بلدان المغرب والجزائر، وأعلن الرئيس الليبي الراحل معمر ألقذافي مرارا أن مشكلة الصحراء الغربية هي العقبة في استكمال الاتحاد ألمغاربي، وقد أدى هذا التصريح إلى الاقتراب في وجهات النظر بين المغرب وليبيبا وعلى الرغم من ذلك أرسل الرئيس الليبي آنذاك رسالة إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أعلن فيها عن استعداد ليبيا لقبول الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية كعضوه في الاتحاد الإفريقي .

أما **تونس** فقد حافظت على موقف الحياد تجاه قضية الصحراء الغربية منذ بداية الأزمة.

خلاصة الفصل الثاني

يمكن القول تأسيسا على مار سبق ذكره أن النزاع المغربي الصحراوي قد عرف عدة تجاذبات أدت في بعض الأحيان إلى بعد رؤية حقيقية لحله وفق لوائح الأمم المتحدة التي بقيت إلى يومنا هذا حبرا على ورق ولم تجد أذانا صاغية لتنفيذها مما جعل قوى أخرى تدخل العراك السياسي من أجل المحافظة على مصالحها، وهذا بدوره أدى إلى تعسر ولادة حل نهائي لهذا النزاع، كما أن رؤية أطرافه متباينة وهو الأمر الذي باعد في توصل المم المتحدة الى حل يرضي طرفي النزاع وهذا حسب وجهة نظري التحليلية ووفق ما هو مستجد على الساحة السياسية يعتبر أمر مستبعد ما لم تظهر قوى ضاغطة متجردة من الأنانية والتحيز ترغم طرفي النزاع على تنازلات قصد تسوية حقيقية ونهائية لهذا النزاع الذي طال أمده، من جهة أخرى نرى طرفي النزاع محتمية كل على حدى لجهة معينة وهذا الأمر زاد من تعميق الخلافات الثنائية بين كل من المغرب طرف النزاع الأصلي وبين الجزائر التي تدعم جبهة البوليساريو وهو ما أقلق المغرب .

الفصل الثالث

الفصل الثالث :

انعكاسات أزمة الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية

تمهيد : لقد كان للنزاع المغربي الصحراوي الأثر البالغ في توتر العلاقات الجزائرية المغربية، ففضلا عن مشكلة الحدود وما تركته من سلبيات وتوترات تأتي القضية الصحراوية في مقدمة الخلاف بين البلدين الأمر الذي انعكس سلبا على مشاريع الاندماج المغاربي، وعطل إلى حد بعيد مستويات التبادلات الثنائية، مع ما تركه من عدم استقرار بالمنطقة.

المبحث الأول : العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالنزاع المغربي الصحراوي

المطلب الأول : المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية المغربية

أ – العلاقات الضاربة في القدم:

لقد شهدت العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب منذ استقلال البلدين عدة تجاذبات ما تزال آثارها باقية إلى يومنا هذا وذلك على خلفية قضية الصحراء الغربية على وجه الخصوص وصلت أحيانا كثيرة إلى درجة القطيعة الدبلوماسية وغلق الحدود وسبق وأشرنا إلى ذلك في حديث سابق عندما تطرقنا إلى تأثير دعم الجزائر لجبهة البوليساريو والذي خلف علاقة متوترة مع الجارة المغرب، وعلى الرغم من حالات الاحتقان والانسداد والتأزم التي ميزت مسار العلاقات الجزائرية المغربية عبر فترات طويلة من القلق والترقب لإصلاح ما أعوج من تلك العلاقات، غير أننا نلحظ بعض الانفراج والتحسن وهو بمثابة الهدوء الذي يسبق العاصفة، حيث نسجل ثمة تقارب اجتماعي وثقافي بين الشعبين المغربي والجزائري،ويمكن القول، أن قضية الصحراء الغربية في حد ذاتها تشكل محور الخلاف الرئيسي بين البلدين، حيث نرى أن المغرب تتهم الجزائر بعدم الحياد إزاء القضية، كما يوجه لها أصابع الاتهام بضلوعها في تعطل مسلسل التسوية ودعم جبهة البوليساريو علنا، في حين تشدد الجزائر من جهتها على أنها مجرد طرف ملاحظ في الملف المعتمد من طرف الأمم المتحدة[1]

وقد عرف مسلسل التجاذب هذا عدة حلقات لعل من أبرزها الخلاف الحدودي بين المغرب والجزائر وسبق واشرنا لذلك في حديث ولى، حيث أدخل النزاع البلدان في أتون حرب لاتنفع ولا تضر سميت بحرب الرمال سنة 1963كما تم في 07 مارس 1976 قطع العلاقات بين البلدين ولقاء بين ملك المغرب الراحل الحسن الثاني والرئيس الجزائري الراحل الشاذلي بن جديد، وفي سنة 1989 تم تأسيس اتحاد المغرب العربي بمدينة مراكش المغربية

ولكي نفهم المظاهر الكبرى والأساسية للعلاقات الجزائرية المغربية فضلا عما سلف، خاصة في بعديها السياسي والثقافي خلال القرن 16، تؤكد حقيقة مفادها ((أن التسوية السياسية هي الحلقة المفقودة، وأن مسار العلاقات بين البلدين فقد شكل الصراع والتآمر والتناقض عوامل أساسية وهامة ومفصلية أدت إلى نزع صمام الاستقرار في منطقة شمال إفريقيا، كما أن أشكال التواصل كانت فردية ولم تكن مؤسساتية ...))[2]، وقد عالجت الكاتبة زهراء النظام في كتابها " العلاقات الجزائرية المغربية خلال القرن 16 م جملة من المقاربات النظرية في قالب تحليلي مشوق اعتمد على المنهج التاريخي

---

[1] – النزاع بين المغرب والجزائر ، بقلم ، خالد بن الشريف ، وكالة الأناضول، الجزائر والمغرب خلافات ولقاءات وحدود مغلقة، متصفح بتاريخ 2018/02/04، بموقع : www.sasapost.com .

[2] منو منال وجبالي فريال، **إشكالية المأزق الأمني في العلاقات الجزائرية المغربية**، (مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس)، السنة الجامعية 2016/2015. ص 63.

الوصفي، كما أن الكتاب وما تضمنه من أفكار ورؤى ومقاربات نظرية متناسقة لمعرفة الواقع النظري لقضية أصبحت الشغل الشاغل للمؤرخين قصد إعادة البناء والتفكير التاريخي في قضية دولتين ضمن سياق ملى بالتفاعلات والتحولات المتسارعة، وعموما فالكاتبة أرجعت تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية التي نحن بصدد دراستها ومعرفة جذورها التاريخية التي تعدو إلى فترة ظهور مملكتي بني مرين وبني زيان مع بداية القرن 13 م ثم فصول الصراع بين الكيانين الجديدين، وانتهاء بمرحلة التفكك الشامل للمغربين الأقصى الأوسط مع نهاية القرن 15 م وقد تناولت الباحثة بإسهاب العلاقات الجزائرية المغربية من الجانب السياسي البحت ضمن 11 فصلا نظرا لتشعب وتعقد تلك العلاقات منذ القدم[1].

وعرفت تلك العلاقات منذ القدم عدة أحداث ومنعرجات أثرت سلبا على سلامتها وديمومتها، ولعل متغير الاستعمار الفرنسي الذي عرفته المنطقة بأكملها كان المفجر لتلك العلاقات بين البلدين التي آلت إلى حالة الحرب التي تمثل العقدة التي فجرت الخلافات بين البلدين وأوصلتهما إلى ما هو عليه اليوم .

إضافة إلى الاختلاف في وجهات النظر حول المسألة الصحراوية، مع ما تعيشه المنطقة من تهديدات أمنية اثر الأوضاع التي يحيط بالمنطقة والساحل الإفريقي جراء الأمن غير المستقر بشمال إفريقيا أيضا، فضلا عما يميز توجه البلدان نحو سباق محموم للتسلح وما صاحب ذلك من تعزيز للترسانة الحربية، وكذا الغزو والتهديد المرتبط الجرائم العابرة للقارات والمتاجرة بالسلاح وغيرها من المطبات التي تشكل خطرا محدقا، كلها عوامل أدت إلى اتساع ملحوظ في حجم النزاع بين البلدين والذي ترك آثارا سلبية على مشاريع الاندماج المغاربي المنشود [2] .

ب-مسألة الحدود :

وتعتبر مسألة الحدود الفتيل الذي أشعل نار الخلافات بين المغرب والجزائر، فالمغرب، يتصور الحدود بأنها" حق تاريخي[3] مرتبط به، أما الجزائر فترى موقفا مغايرا للمغرب، وتستند الجزائر في مسألة الحدود على مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، كما تعتبر قضية الصحراء الغربية الأداة التي فجرت العلاقات الجزائرية المغربية وأوصلتها إلى عنق الزجاجة بينهما، وقد بدأت أزمة الصحراء الغربية كما أسلفنا القول قبل انسحاب اسبانيا إذ طالب المغرب باسترجاع الصحراء الغربية من الاحتلال الاسباني، معتبرا أن الصحراء الغربية جزء لايتجزأ من أراضيه، فيما طالبت موريتانيا هي الأخرى بجزء من الصحراء الغربية بحجة أن للسكان تقاليد متشابهة ومشتركة، في الوقت الذي أعلنت

[1] – زهرة النظام، **العلاقات الجزائرية المغربية**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرباط 2013)، ص 20.

[2]– أنظر المرجع السابق

[3]– موقع ساسة**www.sasapost .com** ، كتصفح بتاريخ 2018/03/22.

فيه جبهة البوليساريو قيام دولة مستقلة*لاتربطها أي تقاليد ولا قيم مع المغرب، وعندئذ قررت اسبانيا إجراء استفتاء، ولكن ملك المغرب الحسن الثاني رفض نتائج الاستفتاء وأكد على أحقية المغرب بالصحراء الغربية، وبالتالي أحالت محكمة العدل الدولية بإعطاء حق المغرب وصايته على الصحراء الغربية باعتبارها لم ترقى إلى مستوى السيادة، وأمام هذه الأحداث والمتغيرات قام ملك المغرب بتنظيم المسيرة الخضراء، كما سبق وأشرنا إلى ذلك بالتفصيل، لتقوم بعد ذلك اسبانيا بالتوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية**، فيما تقوم موريتانيا بالانسحاب من السباق نحو تقسيم الصحراء الغربية، وهذا الأمر هو الذي أغضب الجزائر بشكل كبير وأدخلها في نزاع مع المغرب بسبب موقف الجزائر الثابت من ملف الصحراء الغربية وهذا ما سنأتي إليه بالتفصيل لاحق.

ج – السناريوهات المتوقعة :

ومن بين مظاهر السيناريوهات المتوقعة للنزاع نذكر : 1) **أسباب النزاع :** – مشاكل الحدود – دعم الجزائر لجبهة البوليساريو – سباق الزعامة

2) **أثار النزاع :** سباق التسلح – قضية الصحراء الغربية – إغلاق الحدود بين البلدين منذ 20 سنة

3) **السناريو المتوقع :** – صعوبة تحقيق السلم في الوقت الراهن – استبعاد قيام الحرب بين البلدين – الحرب الباردة .

وتأسيسا على ما سبق يمكن القول أنه من حيث السلم، فلا يمكن تصور أي بوادر له في الوقت الحالي، أما الحرب فهي مستبعدة لان البلدان في غنى عن الدخول في معركة صفرية وغير ناجحة [1] بينما يبقى خيار وسيناريو الحرب البادرة هو الحاضر، فيما تبقى الدبلوماسية هي التي تسير النزاع في ظل غياب أي مؤشرات جديدة وحيوية لإنهاء النزاع.

وبقراءة عميقة ومفصلية للب العلاقات الجزائرية المغربية، نجد أن المغرب يرى أن الجزائر هي السبب الجوهري والمعطل الرئيسي لمسار التسوية وإنهاء أزمة عمرها أزيد من 40 عاما بقيت تراوح مكانها دون أي تقدم يذكر مع العلم أن هذا النزاع أخذ عدة أشكال في سبيل التوصل إلى حل نهائي له في إطار ازدواجية النطاق بين ما هو دولي أممي وإقليمي وإفريقي، كما أن ارتفاع درجة الحرارة لدى العلاقات الجزائرية المغربية جاء في واقع الحال على خلفية قضية الصحراء الغربية، مع ما

---

*أعلن المجلس الوطني الصحراوي المؤقت باسم الشعب العربي الصحراوي عن قيام دولة مستقلة ذات سيادة وطنية تسمى الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فبراير من عام 1976 في : **ar.yabiladi. com** متصفح بتاريخ 2018/04/16.

** تمت اتفاقية مدريد في 04 نوفمبر 1975صدر خلالها بيان ثلاثي : اسباني، مغربي، موريتاني يعلن عن اتفاق توصلت إليه الدول الثلاث، وتتألف من وثيقة باسم : إعلان المبادئ، وتنص علي عملية تسليم الأرض للمغرب وموريتانيا – **ويكيبيديا**.

يتبادله الطرفان من تهم وتهكم أدى في نهاية المطاف إلى تزايد حدة التوتر والخلاف، وحسب ما هو واقع على الأرض نجد أن زيارة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة إلى الأراضي الصحراوية والمتواجدة تحت سيطرة جبهة البوليساريو والتي جاءت في ذروة التوتر الحاد بين البلدين.

إن تبادل التهم والتصريحات المغرضة بين البلدين كان لها الأثر البالغ في تأجيج رياح الخلافات ووصولها إلى طريق مسدود، وهذا ما يجعلنا نقول أن ردة الفعل المغربية من زيارة الرئيس الجزائري للأراضي الصحراوية، كان ردا سريعا تمثل في قيام العاهل المغربي محمد السادس بزيارة إلى محافظات الجنوب في العيون والداخلة[1]

مع الإشارة هنا إلى أن الزيارتان تتزامنان مع انطلاق الحملة الإعلامية المسعورة، والاتهامات المتبادلة بين البلدين مما أدى إلى دخولهما في دوامة التوتر والتشنج الذي انعكس سلبا على شعبي البلدين .

من جهة أخرى حملت الحكومة المغربية الجزائر المجاورة مسؤولية الضغط لتمزيق أوصال الصحراء الغربية، وحذرت ن أن أي خطوة من هذا القبيل قد تقوض استقرار المنطقة وتؤدي إلى اندلاع نزاع شمال إفريقي اثر سلبا على مشاريع اتحاد المغرب العربي من خلال بؤرة التوتر الحاصلة بالإقليم، ومن جهة أخرى اتهمت الجزائر جارتها المغرب بتحريف الحقائق وعرقلة خطة الأمم المتحدة بشأن الصحراء الغربية[2] هذا في الوقت الذي مدد مجلس الأمن مهمة **المنورصو**، بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء الغربية وقد سبق وأشرنا إلى ذلك بالتفصيل في حديث سابق .

لقد كان سبب انفجار العلاقات بين الجزائر والمغرب هو ما انكشف في مداولات مجلس الأمن الداعي لي أن الجزائر هي صاحبة اقتراح " التقسيم "[*] مما أدى إلى وقوع البلدين في صدام عنيف واتهمت المغرب الجزائر بأنها هي السبب الحقيقي في إفشال مخطط السلام وعدم التوصل إلى حل هائي للنزاع، واعتبرت المغرب من هذه الزاوية أن فكرة التقسيم تهدد الوحدة الترابية لها[3].

وحسب المواقف الجزائرية المتداولة في هذا النزاع، تجمع معظمها على أن الجزائر ليست معنية بهذا النزاع، وبأنها ليست لديها أية أطماع في الصحراء الغربية، كما يصب الموقف الجزائري إزاء النزاع هذا في خانة أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية استعمار، كما أن حلها حسب

---

[1] الجزيرة نت، ملك المغرب يزور العيون لذكرى المسيرة الخضراء، في **www.aljazeera.net**، منشور بتاريخ 2015/11/1 متصفح بتاريخ 19 أفريل 2018 .

[2] – أنظر المرجع السابق

[*] تقع معظم أراضي الصحراء الغربية تحت سيطرة المغرب، ويديرها على شكل الأقاليم الجنوبية له، فيما يصف الصحراويين ذلك بأنه مناطق محتلة وتحكم الأجزاء الداخلية منها الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية تحت ادارة جبهة البوليساريو والتي تعتبرها مناطق محررة – ويكيبيديا –

[3] – **شبكة الأخبار العربية** – أزمة الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية, متصفح بتاريخ 2018/04/19.

الموقف الجزائري لايخرج البتة عن الأمم المتحدة، كما تؤكد الجزائر أنها ملتزمة بمخطط التسوية الاممي الذي صادقت عليه كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بما فيها المملكة المغربية، وأن الجزائر مع " اتفاق هيوستن"

المطلب الثاني : مفاتيح فهم الخلا ف الجزائري المغربي :

أ – الخلاف ما قبل استقلال الجزائر :

ترجع معظم الدراسات والتحاليل السياسية أبعاد الخلاف بين الجزائر والمغرب تاريخيا إلى تعكر الجو العام بين البلدين على أكثر من سعيد إلى التراكمات التاريخية التي تعتبر من أبرز عوامل ودوافع هذا الخلاف الذي طال أمده وترك انعكاسات سلبية على الجو العام للمجموعة المغاربية وتعود الجذور التاريخية للعلاقات المغربية / الجزائرية إلى فترة الثورة التحريرية 1962/1954 والتي تميزت خلالها العلاقة بين البلدين زمن الحرب مراحل متعددة بدءا من اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية في غرة نوفمبر 1954 إلى مشروع الكفاح المغاربي المشترك 1954 إلى غاية 1956، إلى جانب العلاقات الجزائرية المغاربية في ظل الاستقالات القطرية وتكريس العلاقات الرسمية مابين 1956/ 1958 ثم العلاقات الجزائرية المغاربية في ظل مشروع الوحدة وظهور الأزمات القطرية خلال الفترة 1958/ 1960 .

ولعل من ملامح الخلاف المغربي/ الجزائري هو مسألة الحدود بين البلدين والتي عرفت تأزما كبيرا كان له الأثر البالغ في تعثر الاتفاق والتجانس بين البلدين، وبخصوص عملية ترسيم الحدود التي أفاضت الكأس وأدخلت البلدين في دوامة خلاف عميق ما تزال آثاره جاثمة إلى يومنا هذا دبلوماسيا فالمغرب منذ عصر الدولة السعدية كانت تمتد سلطتها طبقا لنظام البيعة إلى بلاد شنقيط (موريتانيا) وجزء من مالي بالإضافة إلى تندوف في الجزائر[1]. لكن الاستعمار الفرنسي أعاد رسم الحدود بطريقته الخاصة واقتطع بعض المناطق وضمها لدول أخرى حسب مطامعه الاستعمارية التوسعية.

فبعد اكتشاف مناجم الحديد والفوسفات قررت فرنسا سنة 1950 ضم كل من كولومب بشار وتندوف إلى مستعمرتها الجزائر، ما أثار غضب المغرب الذي أراد استرجاع أراضيه من خلال المفاوضات مع فرنسا والتي باءت كلها بالفشل، فقررت المغرب حينها التفاوض مع السلطات الجزائرية لاستعادة أراضيها المزعومة بعد استقلال الجزائر، وفي 06 جويلية 1961 وقعت المغرب مع رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس اتفاق ينص على حل مشكلة الحدود وترسيمها بين البلدين بمجرد نيل الجزائر استقلالها، وهذا ما رفضه لاحقا الرئيس الجزائري احمد بن بلة جملة وتفصيلا معتبرا ان الأراضي التي تريد المغرب استرجاعها حررت بدماء جزائرية وكان أولى للمغرب أن تحمل

[1]– وهيبة بوحلايس، الجزائر والمغرب، **صحيفة الرأي العام**، منشور بتاريخ 06 ديسمبر 2016.

السلاح ضد فرنسا لاسترجاع ما سلبه الاستعمار منها، فالجزائر لاتحارب بالنيابة عن أحد وهذا ما اعتبرته المغرب خيانة للاتفاق المبرم مع فرحات عباس.

ومن هنا، بدأت أولى ملامح الخلاف والنزاع بين المغرب والجزائر، وقد وقفت العديد من الدول في العالم لمساندة الجزائر وعلى رأسهم جمال عبد الناصر الذي انتقد النظام المغربي بشدة ووصفه بالرجعي وبأنه يمارس نفس سياسة الدول الامبريالية، وفي مرحلة لاحقة، وبعد تسارع الأحداث هاجمت قوات عسكرية جزائرية احدي المراكز العسكرية المغربية وقتلت عددا من الجنود فجاء رد فعل المغرب سريعا- وكانت النتيجة أن دخل البلدان في دوامة حرب سميت ب" حرب الرمال" سنة 1963 والتي ساهمت كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية في إخمادها سريعا.

ب –الطموحات الاقتصادية للبلدين :

ومن بين نقاط الخلاف الكبرى بين المغرب والجزائر قضية الصحراء الغربية التي كانت مستعمرة إسبانية وضم المغرب معظم أراضيها إليه عام 1975. وتدعم الجزائر وتستضيف جبهة البوليساريو التي تنادي باستقلال الصحراء الغربية وهو ما يثير غضب المغرب.

ويرجع الكثير من المحللين السياسيين والمهتمين بملف العلاقات الجزائرية المغربية التي عرفت منذ سنوات حالة شد ومد، فتراها سليمة مستقرة أحيانا ومتذبذبة متوترة أحيانا أخرى، وقد سبب هذا التحول وعدم الاستقرار في تلك العلاقات في تعطل الكثير من مشاريع الاندماج سواء بين الدولتين أو بين باقي دول المغرب العربي التي باتت في تأخر كبير مقارنة مع باقي التكتلات التي عرفتها بعض الدول العربية

ويرجع الخلاف الدائر بين الجزائر والمغرب واللتين يرتكز عليهما أي بناء مغاربي كونهما يشكلان قطبا تجاريا وصناعيا ممتاز، ذلك الخلاف الذي أدى إلى تعكر صفو وطبيعة العلاقات بين المجموعة المغاربية وما خلفه من خلافات تعود في الأصل إلى التراكمات التاريخية التي تعتبر من أبرز عوامل ودوافع الخلاف بين البلدين ولعل من أبرزها حقبة ترسيم الحدود المغربية مع الجارة الجزائر فالمغرب منذ عصر الدولة السعدية كانت تمتد سلطتها طبقا لنظام البيعة إلى بلاد شنقيط (موريتانيا) وجزء من مالي بالإضافة إلى تندوف في الجزائر " حسب زعمه" (لكن الاستعمار الفرنسي أعاد رسم الحدود بطريقته الخاصة واقتطع بعض المناطق وضمها لدول أخرى حسب مطامعه الاستعمارية التوسعية[1]) فبعد اكتشاف مناجم الحديد والفوسفات قررت فرنسا سنة 1950 ضم كل من كولومب بشار وتندوف إلى مستعمرتها " الجزائر" ما أثار غضب المغرب الذي أراد استرجاع أراضيه من خلال المفاوضات مع فرنسا والتي باءت بالفشل كلها، فقررت المغرب حينها التفاوض مع السلطات الجزائرية لاستعادة أراضيها وذلك بعد استقلال الجزائر، وفي تاريخ 06 جويلية 1961 وقعت المغرب مع رئيس

[1] – المرجع السابق

الحكومة الجزائرية المؤقتة فرحات عباس اتفاقا ينص على حل مشكلة الحدود وترسيمها بين البلدين بمجرد نيل الجزائر استقلالها، وهذا ما رفضه لاحقا الرئيس الجزائري الراحل أحمد بن بلة جملة وتفصيلا معتبرا أن الأراضي التي تريد المغرب استرجاعها حررت بدماء جزائرية وكان أولى للمغرب أن تحمل السلاح ضد فرنسا لاسترجاع ما سلبه الاستعمار منها، فالجزائر لاتحارب بالنيابة عن أحد وهذا ما اعتبرته المغرب خيانة للاتفاق المبرم مع فرحات عباس ومن هنا، بدأ الوضع يتأجج من خلال ظهور أولى بوادر الخلاف والنزاع بين البلدين، وقد وقفت العديد من الدول في العالم لمساندة الجزائر وفي مقدمتها مصر التي انتقد زعيمها جمال عبد الناصر حينها النظام المغربي بشدة ووصفه بالرجعي كونه يمارس نفس سياسة الدول الامبريالية .

ج – الصحراء الغربية : مفتاح فهم العلاقات الجزائرية المغربية :

بقي ملف الصحراء الغربية عالقا في أروقة الأمم المتحدة، ولم تلق المقترحات المطروحة لحل الأزمة بين جبهة البوليساريو أي بوادر تشجع على إيجاد حل للقضية، وهذا ما سنتناوله بالتفصيل لاحقا وأمام هذا الوضع المتأزم لقضية الصحراء الغربية والذي انعكس سلبا على طبيعة وديمومة العلاقات الجزائرية المغربية حيث اتسعت رقعة الخلاف والأزمات بين الجانبين بعد تفجيرات " فندق أسني بمراكش سنة 1994 " [1] حيث وجهت السلطات المغربية اتهامات مباشرة للمخابرات الجزائرية وأنها وراء العملية، وقامت مباشرة بفرض تأشيرة دخول على المواطنين الجزائريين "لكن الجزائر كان ردها أعنف بقرار إغلاق الحدود مع الجارة المغرب كإجراء تأديبي استمر لسنوات ومايزال، كما أن من وراء دعم الجزائر لجبهة البوليساريو مواقف تاريخية تتعلق بالتوتر الذي طبع علاقات المغرب بالجزائر منذ السنوات الأولى لاستقلال البلدين، وكذا الفجوة الكبيرة بين الدولتين على الصعيدين السياسي والعسكري، وأمام هذا الوضع وتوتر العلاقة الجزائرية المغربية جندت الجزائر ديبلوماسيتها وفق رؤية خاصة، بحيث تم الاعتراف بقضية الصحراء الغربية من طرف دول الاتحاد الافريقي وهو ما جعل المغرب يخرج من هذا التكتل الإفريقي.

وفي هذا الإطار كان للقضية الصحراوية مكانتها داخل أروقة قمة الاتحاد الإفريقي والأوربي المنعقدة بأبيدجان أكتوبر 2017 .

من جهة أخرى، يرى المحلل السياسي " مصطفى الخلفي" في مقاله المعنون ب:" **أزمةالعلاقات المغربية الجزائرية، ومشكلة الصحراء المغربية** "[2] ذلك الارتباط الوطيد بين الخلاف المغربي الجزائري من جهة والنزاع المغربي الصحراوي من جهة أخرى وهي المقاربة التي تعكس المستوى الضعيف من التبادلات التجارية بين البلدين وما انجر عنه من سوء العلاقات الثنائية بين

[1] – حمزة عشبيي،**بالمغربي** –موقع الكتروني، متصفح بتاريخ 2018/03/22.

[2] مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية، ومشكلة الصحراء المغربية، في **www.aljazeera.net/**، متصفح بتاريخ 2018/03/04.

البلدين مما أدى إلى تُأثر دول المغرب العربي الأخرى بهذا المناخ المضطرب، وحيث أن مستقبل الصحراء وحلها يبقى مرهون بمدى تحسن وانفراج تلك العلاقات المتعفنة بين الجزائر والمغرب وهذا حسب وجهة نظري الشخصية، أما الكاتب فبطرح مقاربات متعددة منها إمكانية معرفة العناصر المؤثرة في العلاقات الجزائرية المغربية وما مدى تأثير تلك العلاقات على عموم بلدان المغرب العربي وقضاياه وفي مقدمتها ملف الصحراء، كما ذهب المؤلف من جهة أخرى إلى فرضية تسوية الخلافات الجزائرية المغربية يكون مفتاح تسوية ملف الصحراء، غير أن الأوضاع والمستجدات التي تطبع المشهد السياسي والدبلوماسي بين البلدين وفجوة التباعد بينهما تجعل من التئام التقارب والانفراج في العلاقات الجزائرية المغربية في الوقت الحالي أمر مستبعد وقد يكون بعيد المنال نتيجة بطء تطبيق لوائح الأمم المتحدة في الصحراء الغربية وتباين وجهات وأطروحات الطرفين المتنازعين وكذا تضارب المواقف الدولية المؤيدة لكل طرف وتغليبه على الطرف الآخر حسب المصالح للأطراف المساندة، وفي هذا المنحى، يذهب المحلل السياسي " مصطفى الخلفي" إلى القول بأن (الوضع العام للعلاقات الجزائرية المغربية يرتهن لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية، ولعل ملف الصحراء من أبرز العوامل التي عقدت العلاقات الجزائرية المغربية) -1-

إلى جانب عوامل أخرى أراها من زاوية شخصية في مقدمتها مسألة الحدود وما انجر عنها من توتر وهو الخلاف الناتج أيضا عن حقبة الاستعمار الفرنسي، حيث نجد الجزائر تدافع عن حدودها التي تركها الاستعمار الفرنسي، وبالمقابل، نجد المغرب حسب المحلل السياسي والكاتب يطالب بحدوده كما كانت قبل مجيء الاستعمار والتي تمثل معاهدة " لآلة مغنية 18 مارس 1845 إطار مرجعيا لها يقول المؤلف وهي المعاهدة التي وقعها المغرب مع فرنسا بعد هزيمته بمعركة أيسلي في 14 أوت 1844 .

بسبب دعمه لثورة الأمير عبد القادر الجزائري، وفي تلك المعاهدة تم النص على استمرارية الحدود التي كانت بين المغرب وتركيا، لتصبح هي الحدود بين المغرب والجزائر، كما تلت تلك الاتفاقية اتفاقيات أخرى عامي 1902/1901 كانت ترتبط بدرجة تقدم التوغل الاستعماري لفرنسا في المغرب وسعيها لتثبيت وجودها في الجزائر

للإشارة، فان أهم الأسباب التي فجرت تفاقم حدة الخلاف بين الجزائر والمغرب هو مشكل الصحراء الغربية الذي سبقته مفاوضات عديدة بين المغرب والجزائر بخصوص مسألة الحدود بين البلدين، نذكر من تلك المفاوضات : مفاوضات ايفران 15 يناير 1972 والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على " اعتراف المغرب بجزائرية تندوف.

وقد صرح الرئيس الراحل هواري بومدين في مؤتمر القمة العربية بالرباط في أكتوبر 1974 " بأن مشكلة الصحراء لاتهم سوى المغرب وموريتانيا، وأن الجزائر مع الدولتين وتؤيد تحرير كل شبر

من الأرض، لا فقط في الصحراء الغربية بل أيضا في سبته ومليلة وكل الجزر التي لاتزال تحت الاحتلال الاسباني[1].

ما يمكن استنتاجه من التصريح هو أن الجزائر تؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها، مع الإشارة إلى أن الجزائر لاترى مانع في دعم أي حركة تحرر، وأن أي شعب يريد الانعتاق والتحرر ملمحا على أن الصحراء الغربية هي مستعمرة اسبانية مما يؤكد عدم مغربيتها.

ولعل من وراء الدعم الجزائري الذي تحظى به جبهة البوليساريو اليوم ثمة مواقف تاريخية تتعلق أصلا بالتوتر الذي طبع العلاقات الجزائرية المغربية منذ السنوات الأولى لاستقلال الدولتين، بالإضافة إلى التباعد المسجل في مستوى سياسة البلدين وتضارب مصالح دولتي الاستعمار اسبانيا وفرنسا على اعتبار أن هذه المنطقة تعتبر من مناطق نفوذهما التقليدية .

وترى الجزائر أن قضية الصحراء هي قضية تصفية استعمار وهو ما لايروق للمغرب، ومع مرور الوقت أصبحت القضية الصحراوية جزء أساسي واحد من مسلمات السياسة الخارجية الجزائرية من منطلق أن " قضية الصحراء الغربية مسألة تصفية استعمار وتراها الجزائر آخر المستعمرات الإفريقية".

ويرى الباحث في الشؤون الإفريقية والأمنية "سيد أحمد أبصير " في حديثه لقناة CNN بالعربية أن رؤية الجزائر لمخرجات القضية الصحراوية هي بزاوية "أمنية معقدة " فتأزم الأوضاع الأمنية – حسبه – هو " ما أضحى محركا لأهم الملفات التي أضحت تحكم العلاقات الثنائية الجزائرية – الصحراوية دون إغفال المسائل السياسية معا".[2]

ويوضح أبصير نظرته قائلا " التركيز أضحى على مسألة الإدارة الأمنية للحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذا الحد من حالة التوتر المتصاعدة بين البوليساريو والمملكة المغربية " معللا حديثه بأن الجزائر تنظر إلى جبهة البوليساريو على أنها " فاعل لايمكن التنازل عنه كونه جزء من شبكة الحلول الأمنية في المنطقة " [3].

---

[1]– المرجع نفسه.

[2] – حمزة عتبي، لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليساريو، **قناة CNN بالعربي** – التاريخ 01 ابريل 2018.

[3] – المرجع نفسه.

ورجوعا إلى طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية يمكن القول أنها كانت منذ 1975 متوترة خاصة بين زعيمي البلدين الجزائر وموريتانيا بسبب قضية الصحراء الغربية تحديدا، وقد شكل التوقيع على اتفاقية مدريد الثلاثية [*] في 14 نوفمبر 1975 بين المغرب وموريتانيا واسبانيا والرامي إلى تكريس تقسيم الصحراء بين الرباط وأنو اكشط منعطفا حاسما في تاريخ العلاقات الجزائرية المغربية، وحتى الجزائرية الموريتانية أين طالب الرئيس الراحل هواري بومدين من موريتانيا الانسحاب من الاتفاقية المذكورة، وجاء في المذكرة التي بعث بها الرئيس الراحل هواري بومدين الى الرئيس الموريتاني " مختار ولد دادة" آنذاك ما يلي :" أطلب منك أن تنسحب بلادك من هذه المفاوضات وإلا توقع على الاتفاقية التي يجري الإعداد لها، وإلا فان العواقب ستكون وخيمة بالنسبة لبلادك، وبالنسبة لك شخصيا"[1] .

ويضيف الرئيس هواري بومدين :" لو خيرت بلادك بين المغرب الإقطاعي والتوسعي، وبين الجزائر الثورية فانك لن تستطع أن تختار الأول"[2].

مع الإشارة هنا إلى أن مصالح موريتانيا تلتقي مع المصالح المغربية وليس مع المصالح الجزائرية.

وبالعودة إلى خلفيات النزاع المغربي– الجزائري، وكذا آثار النزاع القائم بين جبهة البوليساريو والمغرب، يمكن القول أن النزاع المندلع منذ 1963 بين الجزائر والمغرب بسبب الحدود والذي تم احتواءه بوساطة وتدخلات عربية وافريقية، وتمت معالجة أسباب النزاع خلال القمة العربية بالقاهرة عام 1964، غير أن المشكل التعلق بالصحراء الشرقية بقي قائما لاسيما بعد اكتشاف الحديد والذي تبعه تجدد المطالب المغربية بضرورة تسوية المشكل[3].

وفيما بعد عرف النزاع المغربي الصحراوي أشكالا متعددة واكتسى طابعا دوليا، حيث اقترن بصراعات الحرب البادرة واصطفاف المغرب وانحيازه إلى جهة الولايات المتحدة الأمريكية وبالمقابل نجد الجزائر تصطف إلى جهة الاتحاد السوفيتي سابقا .

---

[*] من نتائج اتفاقية مدريد أيها فتحت الباب أمام المغرب لبسط سيطرته على الجزء الشمالي من الصحراء الغربية لاسترجاع الصحراء واستكمال " المسيرة الخضراء" ففي يوم صدور الحكم أعلنت الرباط تنظيم الوحدة الترابية، وفي يناير 1976 غادر آخر جندي اسباني الصحراء الغربية، وفي يوم 26 من نفس الشهر أعلن قيم الجمهورية العربية الصحراوية، وفي أبريل 1976 وقع المغرب وموريتانيا اتفاقية لتقسيم الصحراء لتندلع مواجهة عسكرية، ثم خرجت موريتانيا من الصراع بعد انقلاب عسكري 10 جويلية أطاح بنظام الرئيس المختار ولد دادة، ثم وقعت مع جبهة البوليساريو اتفاق سلام بالجزائر يوم 05 أوت 1979 – المصدر :في **www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 2018/03/04.

[1]– المرجع نفسه .

[2] – المرجع نفسه.

ويرتهن الوضع العام للخلاف بين المغرب والجزائر عموما والتناقض الحاد بين البلدين إزاء قضية الصحراء الغربية خصوصا لعدة عوامل تاريخية وجغرافية وإيديولوجية، فضلا عن العوامل الدولية وهي عوامل تشكلت طوال الأربعين سنة الماضية[1].

والخلاصة التي يمكن الخروج بها من هذا النزاع المغربي الجزائري والذي يعد من أطول النزاعات بين الدول المتجاورة في العالم، والذي تستخدم فيه الأدوات السياسية والإعلامية والمالية وحتى المخابراتية بشكل فعال وقوي، فبالنظر إلى أسباب ظهور النزاع وتجلياته يمكن حصر أهمها في النقاط التالية :

* مشاكل الحدود وإفرازاتها محليا وإقليميا، ومدى تأثر شعبي البلدين بها
* دعم الجزائر الواضح لجبهة البوليساريو
* السباق المحموم نحو الزعامة

من جهة أخرى، نجد أن هذا النزاع خلف آثارا سلبية يمكن حصرها فيما يلي :

* سباق التسلح، أي لجوء كل دولة منفردة إلى حشد الترسانة الحربية وتدعيم وتقوية ميزانيتها في هذا المجال
* تأخر التنمية في مناطق عدة بهذين البلدين
* تعطل مسيرة الديمقراطية والحكم الراشد
* تأجيج الأحقاد بين الشعبين الشقيقين بسبب السياسة
* تعقد مشكلة الصحراء بسبب المواقف المتعارضة
* إبطال مشروع الاندماج المغاربي[2]

1-المرجع السابق.

2- العربي المساري، المفاتيح الستة لفهم العلاقات المغربية الجزائرية، منشور بتاريخ 25 أكتوبر 2014، في **www.alyoum24.com** .

المبحث الثاني : الآثار المتعدية للنزاع على العلاقات المغاربية

المطلب الأول : تأثير النزاع المغربي الصحراوي على الاندماجات المغاربية

أ –العلاقات الجزائرية المغربية خلافات ورؤى متباعدة

إن العلاقات الجزائرية المغربية المتوترة انعكست سلبا على مواقف الدولتين إزاء قضية الصحراء الغربية ومن جانب المفاوضات بين الدولتين بخصوص ملف الصحراء نشير هنا إلى أنه مع بداية الثمانينات حدثت متغيرات ومستجدات على الساحة الدولية والإقليمية وازنة دفعت كل من المغرب والجزائر الى الدخول في مفاوضات سرية سنة 1981، إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين إزاء ملف الصحراء الغربية والذي زاده تعقيدا توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، حيث كان تركيز الجزائر وإصرارها على إشراك جبهة البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة الوسيط، الى جانب التركيز على إقامة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها، واعتبار المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة، بينما ركز المغرب على أن تكون المفاوضات مع الجزائر، وأن مغربية الصحراء أمر لارجعة فيه، مع إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لاسيما قرارات "نيروبي الثانية " والقاضية بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء

وعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طرح القضية في سبتمبر 1977 مدعمة ب: 15 دولة عضوه في المنظمة، وقد لعبت الجزائر دورا أساسيا في دعوة الجمهورية العربية الصحراوية للمؤتمر التاسع عشر–19– بأديس أبابا سنة 1983 وتمت دعوة طرفي النزاع الى التفاوض.

وفي النصف الثاني من الثمانينات طرأت متغيرات جديدة على الساحة وبرزت معطيات تتعلق بالقضية الصحراوية لعل من أبرزها تراجع العائدات الجزائرية من المحروقات في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان جبهة البوليساريو، بالإضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي في مقابل ازدياد قوة الولايات المتحدة الأمريكية ورفع درجة تركيزها على المنطقة المغاربية، مع اتجاه عدد من بؤر التوتر والنزاعات في عالم المعالجة والمطالبة بفعالية أكبر للمنظمة الأممية في ذلك، نذكر على سبيل المثال " إيقاف الحرف العراقية الإيرانية – انسحاب السوفيات من أفغانستان، وكذا التطورات التي عرفها القرن الإفريقي وجنوب إفريقيا، وهي في مجملها معطيات انعكست على العلاقات الجزائرية المغربية وتركت بظلالها من خلال المناخ الايجابي اثر العلاقات العربية العربية وتوقيع اتفاق الطائف وكان من ثماره ونتائجه الايجابية التحضير لإنشاء اتحاد المغرب العربي خصوصا بعد حصول تفاهم مغربي أممي حول مشروع تسوية قضية الصحراء، من خلال تقدم الأمين العام للأمم المتحدة " **خافيير ديكويلار** " بإشراك مع منظمة الوحدة الإفريقية بمقترحات لتسوية سلمية لمشكل الصحراء إلى الطرفين.

ويمكن تفسير الخلاف الجزائري المغربي برغبة التنافس بين الطرفين على مناطق ذات أهمية اقتصادية تعتبرها المغرب جزء لايتجزأ من أراضيها مستندة في ذلك على المرجعية التاريخية، بالمقابل تعتبر الجزائر أيضا جزء من أراضيها مستندة إلى منطق القانون والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار[1] كما أن عامل التجاور الجغرافي واختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة في كل من المغرب والجزائر عوامل أدت إلى زيادة حدة التوتر والخلاف بينهما .

كما أن الحوصلة من هذا الخلاف والنزاع بين الدولتين الجارتين سببه الحدود ومشكلة الصحراء التي كانت لها اليد الطولي في تدني دور منظمة الاتحاد الإفريقي وعرقلة التضامن العربي بين الدول العربية والإفريقية كما كان لها الأثر السلبي على الظروف الاقتصادية لدول النزاع نظرا لكثرة الأنفاق على التسلح وجاهزية كل طرف لمواجهة الأخر، ومما لاشك فيه أن النزاع الدولي في حقيقته يمكن أن يقع بين الدول ولعل النزاع الدائر اليوم بين المغرب وجبهة البوليساريو يدخل ضمن خانة النزاعات المسجلة بين الدول وحركات التحرر، كما أن سنة 1975 هي السنة الفيصل في نزاع الصحراء والمغرب مما جعل هذا النزاع يعتبر من أقدم النزاعات في شمال إفريقيا .

وقد كان القاسم المشترك بين الدول الثلاث (موريتانيا – المغرب – الجزائر) والذي مكن من تمديد جسور من الثقة بين الأطراف الثلاث ووحد وجهات نظرها بخصوص إخراج الاستعمار الاسباني من الصحراء الغربية من خلال تشكيل مجموعة ثلاثية في مؤتمر نواذيبو سنة 1970 بغرض الضغط الجماعي على اسبانيا وإجهاض سياستها المبنية على سياسة فرق تسد والتي تماطلت من خلالها في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة .

ومن نتائج هدا الاتفاق الثلاثي هو أنه مهد للتوقيع على اتفاقية الحدود بين الجزائر والمغرب وطي صفحة الخلاف المزمن بين موريتانيا من جهة والمغرب من جهة أخرى، وكانت النتيجة المحصل عليها في تلك الفترة هو إعادة دفء العلاقات بين الدول الثلاث بعد أن كانت على صفيح ساخن .

عادت العلاقات السياسية والدبلوماسية بين المغرب والجزائر إلى نقطة الصفر، بعد حرب التصريحات المندلعة بين مسئولي حكومتي البلدين الجارين. فبعد اتهام وزير الخارجية الجزائري، عبد القادر مساهل مصارف مغربية والخطوط الجوية الملكية بالعمل على تبييض أموال وتجارة المخدرات في أفريقيا، ردت الرباط باستدعاء السفير المغربي في الجزائر للتشاور، في تطوراتٍ أعادت تأجيج التوتر إلى العلاقات المغربية – الجزائرية، وتزامنت مع مستجدات في ملف الصحراء الذي هو موضع خلاف بين البلدين.

[1] مسعود شعنان، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر سنة 2007) ص 172.

ب- تداول مشكل الصحراء يزيد من حدة الخلاف

ورأى مراقبون أنه كلما جرى تحريك المفاوضات بشأن ملف الصحراء، **المتنازع عليها بين المغرب وجبهة** "**البوليساريو**" المطالبة بالانفصال، والمدعومة من الجزائر، كلما سارعت الأخيرة على التصعيد من أجل عرقلة هذه المفاوضات. ويشار إلى أن اتهامات وزير الخارجية الجزائري للمغرب بتبييض أموال تجارة المخدرات، تأتي هذه المرة في سياق زيارة المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في الصحراء، **هورستكوهلر**، إلى المنطقة. وقد زار في بداية الأسبوع الرباط وحظي باستقبال العاهل المغربي الملك محمد السادس، كما زار مخيمات نجوف وأجرى محادثات مع قادة "البوليساريو"، قبل أن يزور كلاً من الجزائر وموريتانيا، المعنيتين بملف الصحراء أيضاً[1]

واعتبرت الحكومة المغربية أن السلطات الجزائرية تحاول وضع عقبات أمام مهمة المبعوث ألأممي الخاص إلى الصحراء وإعادة خلط الأوراق السياسية، لا سيما أنه يستعد لرفع تقرير إلى مجلس الأمن الدولي في شهر أكتوبر/تشرين الأول الحالي، كما تحاول إظهار الرباط وكأنها تسعى إلى رفض التفاوض بشأن **نزاع الصحراء**. وفي المقابل، فإن الجزائر تتهم الرباط بأنها تحاول استمالة الأمم المتحدة إلى صفها، وطي صفحة التوتر الذي ساد بين الطرفين في عهد الأمين العام السابق للمنظمة الدولية، بان كي مون، بشأن ملف الصحراء. وكان بان ذكر، في إحدى تصريحاته، ما أسماه "احتلال الصحراء"

الأمر الذي أدى إلى أزمة بين المغرب والأمم المتحدة، انتهت بطرد موظفين أمميين، بقرار من السلطات المغربية، قبل أن تعود المياه إلى مجاريها تدريجياً بانتهاء ولاية الأمين العام السابق. كذلك، سارعت السلطات المغربية إلى اتهام الجزائر بأن غايتها من تصريحات مساهل بشأن تبييض الأموال وتهريب المخدرات، تتمثل في إفشال حضور المملكة في القمة الأوروبية الأفريقية،

وتعتقد أوساط مغربية أن الجزائر منزعجة من مشاركة الرباط بهذا المؤتمر، وهي مشاركة تأتي بعد عودة المغرب قبل أشهر، إلى منظمة الاتحاد الأفريقي، واضعاً بذلك حداً لسياسة الكرسي الفارغ التي انتهجها منذ ثمانينيات القرن الماضي داخل المنظمة الأفريقية، وهو ما كان يسمح لجبهة "البوليساريو" بتثبيت مكانتها داخل البيت الأفريقي. وهذه العودة المغربية شكلت ضربة لتلك الجبهة، باعتبار أن حوالي 44 دولة أفريقية من أصل 54 بلداً، لا تعترف أو سحبت اعترافها بما يسمى "الجمهورية الصحراوية". وهذا تطور أدى إلى ردة فعل مضادة من طرف "البوليساريو" والجزائر التي تعلن صراحة دعمها مبدأ "تقرير المصير" وإجراء استفتاء في الصحراء، ورفض الطرح المغربي بإقامة حكم ذاتي بالصحراء تحت السيادة المغربية.

---

[1]-حسين الاشرف، علاقات المغرب الجزائر تراوح العدم، المواجهة المقبلة في نوفمبر، **موقع العربي الجديد**، نشر بتاريخ 22 أكتوبر 2017، متصفح بتاريخ 2018/02/24.

ب- أزمة الصحراء الغربية نحو آفاق التسوية :

ومن المتوقع أن تشهد القمة الأوروبية الأفريقية المقبلة، مواجهة ساخنة بين المغرب والجزائر، على وقع تكريس عودة المغرب بشكل رسمي إلى الاتحاد الأفريقي، وفي ظل حرص "البوليساريو" على حضور القمة المرتقبة، باعتبار أنها لا تزال عضواً في المنظمة الأفريقية.

ولعل من وراء الدعم الجزائري الذي تحظى به جبهة البوليساريو اليوم ثمة مواقف تاريخية تتعلق أصلا بالتوتر الذي طبع العلاقات الجزائرية المغربية منذ السنوات الأولى لاستقلال الدولتين، بالإضافة إلى التباعد المسجل في مستوى سياسة البلدين وتضارب مصالح دولتي الاستعمار اسبانيا وفرنسا على اعتبار أن هذه المنطقة تعتبر من مناطق نفوذهما التقليدية .

وترى الجزائر أن قضية الصحراء هي قضية تصفية استعمار وهو ما لايروق للمغرب، ومع مرور الوقت أصبحت القضية الصحراوية جزء أساسي واحد من مسلمات السياسة الخارجية الجزائرية من منطلق أن " قضية الصحراء الغربية مسألة تصفية استعمار وتراها الجزائر آخر المستعمرات الإفريقية". ويرى الباحث في الشؤون الإفريقية والأمنية "سيد أحمد أبصير " في حديثه لقناة CNN بالعربية أن رؤية الجزائر لمخرجات القضية الصحراوية هي بزاوية "أمنية معقدة " فتأزم الأوضاع الأمنية – حسبه – هو " ما أضحى محركا لأهم الملفات التي أضحت تحكم العلاقات الثنائية الجزائرية – الصحراوية دون إغفال المسائل السياسية معا".[1]

ويوضح أبصير نظرته قائلا " التركيز أضحى على مسألة الإدارة الأمنية للحدود وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وكذا الحد من حالة التوتر المتصاعدة بين البوليساريو والمملكة المغربية " معللا حديثه بأن الجزائر تنظر إلى جبهة البوليساريو على أنها " فاعل لايمكن التنازل عنه كونه جزء من شبكة الحلول الأمنية في المنطقة "[2]

ج- حتمية الاندماج المغربي

لقد أصبح الاندماج المغاربي اليوم أكثر من ضرورة وأشد إلحاحا من ذي قبل خاصة في ظل التكتلات الكبرى وذوبان الدول الضعيفة في عالم العولمة والتحديات الكبرى، مع ما يتوفر عليه مجموع الدول المغاربية من مؤهلات مادية وبشرية وخصائص جغرافية تزخر بمساحات شاسعة وموارد باطنية وسطحية هائلة تجعل من دوله قطبا تجاريا واقتصاديا إن توفرت الإرادة السياسية لقادته، وحقيقة القول أن وضعية بلدان المغرب العربي هي اليوم في طور الاندماج من الناحية الاقتصادية، هذا يعني أن بلدان المغرب العربي ترتبط بالمجال العالمي بحركة المبادلات الإنتاجية وكذا المالية، بحيث أنه كلما تطورت هذه الحركة كلما اتجهت بلدان المغرب العربي نحو الاندماج الكامل مثلما هو حاصل اليوم بالنسبة للاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، ولكن الفارق بين تلك الاندماجات

---

[1]–حمزة عتبي، مرجع سابق.

2 –نفس المرجع .

العالميةهو أن اندماج دول المغرب العربي ما يزال معطلا بسبب الوضع السياسي بين بعض دوله والذي تميزه النزاعات والتوترات كما هو حاصل بين الجزائر والمغرب بسبب النزاع الدائر بالصحراء الغربية بين المغرب من جهة وجبهة البوليساريو من جهة ثانية، وقد برزت فكرة اتحاد المغرب العربي كما هو معروف سنة 1989 بمدينة مراكش، وقد فتحت هذه الخطوة آفاقا واسعة لشعوب المغرب العربي رغم الظروف المحيطة بها والتي قللت من نتائج تحقيقها، وعلى الرغم من حالة التفرق والتشتت التي تميز المشهد ألمغاربي اليوم رغم توفر جملة من المعطيات والآليات الكفيلة بتحقيق تقارب في المجالات الاقتصادية، غير أن مخلفات الاستعمار ما تزال أثارها باقية وواضحة من خلال حالات الاحتقان التي تعرفها علاقات بعض دول المغرب العربي سيما الجزائر والمغرب جراء مسائل عدة مرتبطة بالحدود الموروثة عن الاستعمار، أو مواقف الجزائر إزاء القضية الصحراوية، ذلك الموقف الذي لايروق المغرب أحيانا كثيرة، ومن المعروف، أن لدول المغرب العربي عدة عوامل وحدة وتكامل أكثر مما لديها ن أسباب التفرقة والتباعد، وأصبحت فكرة الاندماج ألمغاربي مطروحة بإلحاح أكثر من أي وقت مضى، كون التكتل في عالمنا المعاصر أضحى خيارا ضروريا ومسألة حيوية تفرضها التحديات الدولية والإقليمية، والتي أصبحت تجعل من التكتلات الإقليمية وسيلة لصد المخاطر والتهديدات الخارجية في أبعادها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية . ولاشك أن لبلدان المغرب العربي مجتمعة عوامل مشجعة ومحفزة على تفعيل الاتحاد المغاربي والتعجيل بتحقيق التعاون والتنسيق بين أعضائه[1].

إضافة إلى العوامل البشرية والثقافية والطبيعية التي تزخر بها بلدان المغرب العربي وتميزها عن غيرها من الدول الأخرى والقادرة على خلق تكتل إقليمي .

وقد أعلن زعماء دول كل من الجزائر، والمغرب، وليبيا، وتونس وموريتانيا في 17 فبراير 1989 عن تشكيل اتحاد المغرب العربي في مدينة مراكش المغربية وذلك بهدف توثيق أواصر الأخوة التي تربطهم وتحقيق تقدم ورفاهية شعوبهم وصيانة السلام القائم على العدل والإنصاف، وانتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين[2].

مع الإشارة إلى أن المغرب العربي المنشود يشكل بدوله الستة موقعا وتكتلا استراتيجيا هاما يتربع على مساحة 140 .782 .5 كلم مربع وتشكل هذه المساحة حوالي 42 بالمائة من مساحة الدول العربية مجتمعة، مما يؤكد المكانة والموقع الهام الذي تحظى به دول المغرب العربي، كما يصل الشريط الساحلي لدول الاتحاد 6505 كلم فيما يبلغ عدد سكانه 80 مليون نسمة حسب إحصائيات سنة 2000، حيث يعتبر 78 بالمائة منهم مناصفة في الجزائر والمغرب، أما المساحة الزراعية للاتحاد

[1] -الحقوق حمد، اتحاد المغرب العربي، الواقع والتحديات، **موقع مركز برق للابحاث والدراسات**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

2 -أنظر المرجع السابق

فتقارب 13.7 ويقع منها 1.43 من الأراضي بالمملكة المغربية . وتشير المعطيات السابقة إلى أن الاقتصاد بدول المغرب العربي يعتمد اعتمادا كبيرا على الفلاحة والزراعة وحتى الصناعة والسياحة، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية الهائلة التي تحوزها دول المغرب العربي بالأخص دولة موريتانيا التي تعرف بتنوع ثرواتها الطبيعية خاصة الحديد والنحاس ومخزون مهم من الفوسفات، فيما استطاعت تونس رغم الهزات السياسية العنيفة والأوضاع والتحديات الراهنة فقد تمكنت إلى حد ما من تطوير بنياتها التحتية واستغلال مواردها البشرية والجغرافية لخدمة الاقتصاد الوطني، ولعل عامل السياحة و الأبرز والمساهم في الاقتصاد التونسي تليه الفلاحة ونسيج الخدمات .

من جهة أخرى، يحوز الاتحاد المغاربي فضلا عما سبق ذكره على عدد كبير من المحفزات لتفعيل دوره والتعجيل بتحقيق التعاون بين أعضائه، فبالإضافة إلى المقومات البشرية والطبيعية والثقافية والاجتماعية والتاريخية التي تمثل أرضية خصبة مهيأة لخلق تكتل إقليمي قوي وقادر على دفع عملية التنمية إلى الإمام .

د- عوائق واكراهات العمل الاندماجي المغاربي

غير أن هذه الرؤية والطموح لدى قادته ومال شعوبه سرعان ما تتصادم مع واقع وأرضية غير مهيأة، إضافة إلى جملة من الإكراهات، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي تصنع المشهد المغاربي الذي يسجل عدم القدرة عن تحقيق آمال شعوبه .

فارتفاع معدلات الفقر والهشاشة، وتفشي ظاهرة البطالة التي تنخر جسم معظم دول الاتحاد المغاربي يجعل من مساعي التكتل ضئيلة خاصة في ظل توجه أنظار الدول الخارجية صوب ثروات هذه المنطقة الإستراتيجية وبموقعها الجيبوليتيكي مما جعل قوة التفاوض لدى الدول المغاربية مع الاتحاد الأوربي تكون ضعيفة وغير مشجعة إطلاقا يضاف إلى كل ذلك التحديات الإقليمية، وتنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، وما تبعها من حالات عدم الاستقرار الأمني في منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي، بالإضافة الى تزايد الهجرة السرية نحو أوربا .

إن هذه العوامل والعوائق تفرض مجددا على بلدان المغرب العربي مزيدا من التنسيق والتعاون بين أقطاره في المجالات الاقتصادية، وتبقى رهانات التنسيق المغاربي هي المطلب الجوهري في أي مسعى تكتلي مستقبلي، حيث أن محدودية التجارة المحلية تقتضي التقليص من الحواجز القانونية والإجرائية المعطلة للمبادلات الاقتصادية، والشروع في إيجاد سوق مغاربية موحدة تتسع للدول الخمسة، كما أن منهجية التفاوض المنفرد مع التكتلات الاقتصادية العالمية الكبرى تبدو ضعيفة، مما يدفع هذه التكتلات الكبرى في إمكانية فرض شروطها واملاءتها على الدول المغاربية.

ولعل اللقاءات والمؤتمرات العلمية التي تسعى ليها بعض الجمعيات والكوادر من كل بلدان المغرب العربي للحيلولة دون الوصول الى أجواء هادئة تمكن دول المغرب العربي من تجاوز خلافاتها، كما نجد أن " مغرب بلاس" يراهن أعضاؤه على تبادل الخبرات بين الدول، فالرصيد الذي

حققه التونسيون حسب السيد " محمودي رئيس المنظمة غير الحكومية التي تقوم بمساع لتحقيق الاندماج المغاربي وتجاوز خلافات القادة (في ميدان البنوك مفيد للجزائر وموريتانيا اللتان تعانيان من نقص فيه " ويضيف محمودي" (وتجربة المغرب في الفلاحة مفيد لتونس وموريتانيا، وقدرات الجزائر الطاقوية مفيد لجيرانها، وخبرة موريتانيا في الصيد البحري مفيد للجميع، فلو أخذت الجزائر سلعا وخدمات من تونس والمغرب مقابل نفط ومواد مشتقة منه سيوفر المغاربيون المليارات من العملة الصعبة)[1].

ان ما يمكن استنتاجه من هذه الرؤية هو أن الإمكانيات المادية والبشرية لبلدان المغرب العربي بإمكانها تحقيق الأفضل في المجالات التنموية شريطة أن تكون الإرادة السياسية للقادة قوية وفعالة في تحويل هذه الآمال الى واقع ملموس، ويقول المدير العام لمنظمة التجارة العالمية " باسكال لامي" (إن الاعتبارات السياسية كسرت حلم الاندماج الاقتصادي بين بلدان المغرب العربي)[2].

كما تشهد العديد من المناطق على امتداد القارات الخمس قيام تكتلات اقتصادية وسياسية باعتبارها كيانات متكاملة تمليها الحاجة الى مواجهة تحديت العولمة، وما يتمخض عنها من تنافسية شديدة من ناحية، أو بهدف تحصيل أكبر عدد ممكن من المنافع والمكاسب الاقتصادية لشعوبها، وضمانا للتدفق السلس والسريع للسلع والخدمات، وكذا توفر اليد العاملة ومواد الخام ورؤوس الأموال من جهة ثانية.

وقد أصبحت الدول المجهرية ملزمة على الانضمام الى تكتلات تضمن لها البقاء داخل منظومة دولية تحكمها المصالح، ولا تؤمن بالضعفاء، وينطبق هذا القول وتلك المقاربة على بلدان المغرب العربي وعدة دول أخرى لاتنضوي تحت كيانات لضمان الديمومة ومواجهة التحديات المحدقة بها إقليميا، ومن هنا، أصبح لزاما على بلدان المغرب العربي أكثر من أي وقت مضى تحقيق أعلى مستويات التنسيق السياسي وتحسين فرص الدفاع عن المصالح الحيوية لأعضائه، واستغلال ما تملكه هذه البلدان من مقومات التكامل والاندماج المغاربي باعتبارها بنية ثقافية وانتروبولوجية واحدة موحدة، وهنا لابد من الحديث عن العوامل المشتركة لبلدان المغرب العربي والتي تؤهلها لاندماج وتكامل اقتصادي أكبر، كاللغة الواحدة والدين والثقافية والتاريخ المشترك.

كما تمثل بلدان المغرب العربي اليوم سوقا تجارية مفتوحة، تزخر بإمكانيات اقتصادية ومواد هائلة وثروة سمكية وفلاحية كبيرة، إلى جانب المؤهلات السياحية واليد العاملة المؤهلة، وكذا قربها من أسواق عالمية في أوربا وإفريقيا[3].

---

1 –نفس المرجع.

2– باسكال لامي، السياسة كسرت حلم الاندماج الاقتصادي المغربي، نشر بتاريخ 11 أبريل 2017، في **موقع العربي الجديد**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

3 – خالد التاج، نحو تحقيق الاندماج المغاربي المنشود، في **www. aljazeera.net**،

لكن واقع الحال يشير الى أن هذه المقومات لايتم استغلالها على الوجه الأكمل، وأن الطريق تجاه قيام تكتل مغاربي وإحياء روح اتحاد المغرب العربي لايزال بعيد المنال حيث لاتزال التجارة البينية هي الأدنى من نوعها في العالم، غذ لاتزيد عن 3 بالمائة من حجم التبادل التجاري، بينما تصل هذه لنسبة إلى 25 بالمائة بين دول شرق آسيا على سبيل المثال[1] بل ويزداد الأمر تعقيدا وصعوبة يوما تلو الآخر ليس فقط بسبب اختلاف الأولويات ووجهات النظر وعدم توفر الإرادة السياسية وغلق الحدود البرية ووضع حواجز جمركية وغيرها من العقبات والمعوقات).

خاصة بين دول وازنة في الإقليم كالمغرب والجزائر، الى جانب ما أصبح يلف المنطقة المغاربية من متغيرات وعدم استقرار سياسي كما هو الحال بالنسبة للوضع بليبيا وتونس، فضلا عن المخاطر الأمنية التي باتت تهدد استقرار المنطقة بشكل ملحوظ .

وبالعودة إلى لب الموضوع المتمثل في النزاع الذي بات يهدد دول المغرب العربي ويحول دون الاندماج المغاربي الذي أصبح هو الآخر مهددا إقليميا وإفريقيا، يمكن القول أن هذا الوضع لايخدم بناء تكتل مغاربي وفق متطلبات العصر، الأمر الذي يتطلب تشكيل تقارب اقتصادي بين الدول المغاربية لتحقيق سبل الرفاه لشعوب المنطقة، كما أن مشروع اقتصادي مشترك لدول المغرب العربي وتحقيق مستوى عال من التنمية سيساعد هذه البلدان مجتمعة التخلص من ربقة التبعية وتحقيق استقلاليتها السياسية، كما أن توحيد الرؤى في مجال السياسة الخارجية للدول المغاربية سيمكنها من الحصول على رأي مسموع ومؤثر في السياسة الدولية .

وعطفا على ماسبق، يمكن القول أن بناء صرح اندماجي تكاملي بين دول المغرب العربي يبقى مرهون بمدى تحسن العلاقات بين دوله خاصة بين المغرب والجزائر، والذي زاد توترا اثر بروز النزاع المغربي الصحراوي وتداعياته على المنطقة برمتها، وتبقى هذه الثلاثية / المغرب – الجزائر – جبهة البوليساريو، المعطل المباشر لأي تقدم في مشروع تكتل دول المغرب العربي، بالإضافة إلى المعوقات السياسية الأخرى بين بلدان المغرب العربي وفي مقدمتها غياب الإرادة السياسية القوية والصادقة بين الزعماء المغاربة، غذ بقيت النزعة الذاتية مسيطرة على عملية صنع القرار الانفرادي، والعمل على خدمة المصالح الضيقة والجهوية والقطرية، وهذا إن دل على شي إنما يدل على ضعف الحس القومي والاممي لدى بعض قيادات الدول العربية، وقد فشلت الزعامات العربية المتبنية للفكر العروبي الوحدوي في إيجاد السبيل الأمثل والقويم لتحقيق حلم الوحدة المغاربية أو العربية .

[1]- المرجع نفسه.

وقد ظلت القضية الصحراوية على رأس العوامل التي عرقلت مسيرة بناء المغرب العربي، يضاف إليها عامل التخلف الاقتصادي، وغياب المنتجات الاقتصادية القابلة للتبادل الاقتصادي وتشكيل نسيج اقتصادي مغاربي بعيدا عن التبعية لأوربا[1].

كما أن غياب الممارسة وغياب مضامين الحكم الراشد هذه العوامل مجتمعة جعلت مساعي الاندماج المغاربي محصورة في يد السلطة الحاكمة بعيد عن تطلعات الشعوب ورغباتها[2].

وبالتالي، عندما يحصل أي خلاف بين الأنظمة الحاكمة، يتعطل البناء المغاربي كما هو الحال بالنسبة للخلاف الجزائري المغربي كما سبق وأشرنا إلى ذلك.

(ولعل التغيرات الجديدة للمشهد السياسي المغاربي، والحراك لاجتماعي والسياسي بمنطقة المغرب العربي سيطلق مسارات جديدة في الحياة السياسية، قد تفتح الطريق من جديد لإعادة انطلاق مشروع الانتقال الديمقراطي الذي كان قد بدأ في أغلبية أقطار المغرب العربي مع نهاية القرن العشرين، حيث عرفت كل من المغرب والجزائر وتونس مع نهاية عقد الثمانينات انفتاحا ديمقراطيا باختلاف الوضعيات السياسية لهذه الأقطار، بينما عرفت موريتانيا هذا الانفتاح مع بداية عقد التسعينيات من القرن الماضي، وبقيت ليبيا في ذلك الوقت حالة استثنائية ومستعصية على الانفتاح الديمقراطي)[3] .

والخلاصة التي يمكن الخروج بها مما سبق، تتجلى معالمها في أن طول المخاض المغاربي وتعثر تجربة البناء الوحدوي خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بين أنه من غير الممكن والمعقول تحقيق تكامل مغاربي فعال على أساس المقومات الاساسية من دين ولغة وتاريخ مشترك كما ذكرنا آنفا، وهي الأفكار والعوامل المؤسسة لفكرة اتحاد المغرب العربي، كما أنه يستحيل بناء المغرب العربي في ضوء الأوضاع والتحديات المحيطة بدوله واقليمه الجغرافي، اذ لابد من رؤية واضحة تقوم على أساس إستراتيجية مدروسة وطويلة المدى مع توفر إرادة قوية تعمل على انجازه، والتفكير الجدي في العوائق التي واجهت مسيرة مشاريعه الاندماجية عبر تاريخه الطويل والتي ما زالت الى يومنا هذا تنخر جسمه الهزيل والتي يأتي في مقدمتها رسوخ ثقافة الاستبداد وتدني تقاليد العمل المشترك، مع ما تعانيه بعض أقطاره من الهشاشة المؤسسية مع تباين واضح في تجربة بناء الدولة الوطنية في كل قطر من أقطاره، ويبقى مبدأ تحقيق الانتقال الديمقراطي حسب ما يراه المركز المغاربي للدراسات التاريخية، هو الآلية الناجحة لتحقيق الاندماج المغاربي الى جانب تصفية الأجواء السياسية المشحونة والمعقدة بين

1- مسعود شعنان، مرجع سابق، ص 180.

2مالكي أمينة، مرجع سابق، ص 72. .

3نفس المرجع، ص 74.

بعض دوله، والمضي الجاد إلى تسوية النزاعات والصراعات الإقليمية التي ما تزال تشكل حجر الزاوية في أي تكامل أو اندماج اقتصادي مغاربي

المطلب الثاني :أثار النزاع الصحراوي المغربي على العلاقات الجزائرية المغربية

أ- النزاع الصحراوي المغربي كابح لتطور العلاقات بين البلدين

إن العلاقات الجزائرية المغربية المتوترة انعكست سلبا على مواقف الدولتين إزاء قضية الصحراء الغربية، ومن جانب المفاوضات بين الدولتين بخصوص ملف الصحراء نشير هنا إلى أنه مع بداية الثمانينات حدثت متغيرات ومستجدات على الساحة الدولية والإقليمية وازنة دفعت كل من المغرب والجزائر الى الدخول في مفاوضات سرية سنة 1981، إلا أنها فشلت بسبب تباعد مواقف البلدين إزاء ملف الصحراء الغربية والذي زاده تعقيدا توتر العلاقات بين الجزائر والمغرب، حيث كان تركيز الجزائر وإصرارها على إشراك جبهة البوليساريو كمفاوض أصيل في النزاع وتكون الجزائر بمثابة الوسيط، إلى جانب التركيز على إقامة الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية على أساس حدود معترف بها يتم الاتفاق بشأنها، واعتبار المغرب العربي هو الإطار الملائم لاستغلال خيرات المنطقة، بينما ركز المغرب على أن تكون المفاوضات مع الجزائر، وأن مغربية الصحراء أمر لارجعة فيه، مع إمكانية تطبيق مقررات منظمة الوحدة الإفريقية لاسيما قرارات "نيروبي الثانية " والقاضية بوقف إطلاق النار وإجراء الاستفتاء

وعلى صعيد منظمة الوحدة الإفريقية عمدت الجزائر إلى طرح القضية في سبتمبر 1977 مدعمة ب: 15 دولة عضوه في المنظمة، وقد لعبت الجزائر دورا أساسيا في دعوة الجمهورية العربية الصحراوية للمؤتمر التاسع عشر-19- بأديس أبابا سنة 1983 وتمت دعوة طرفي النزاع الى التفاوض.

وفي النصف الثاني من الثمانينات طرأت متغيرات جديدة على الساحة وبرزت معطيات تتعلق بالقضية الصحراوية لعل من أبرزها تراجع العائدات الجزائرية من المحروقات في مقابل ارتفاع الأعباء السياسية والاجتماعية الناجمة عن تحمل تكاليف احتضان جبهة البوليساريو، بالإضافة إلى انتهاء الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية، وتفكك الاتحاد السوفيتي في مقابل ازدياد قوة الولايات المتحدة الأمريكية ورفع درجة تركيزها على المنطقة المغاربية، مع اتجاه عدد من بؤر التوتر والنزاعات في عالم المعالجة والمطالبة بفعالية أكبر للمنظمة الأممية في ذلك، نذكر على سبيل المثال " إيقاف الحرف العراقية الإيرانية – انسحاب السوفيات من أفغانستان، وكذا التطورات التي عرفها القرن الإفريقي وجنوب إفريقيا، وهي في مجملها معطيات انعكست على العلاقات الجزائرية المغربية وتركت بظلالها من خلال المناخ الايجابي اثر العلاقات العربية وتوقيع اتفاق الطائف وكان من ثماره ونتائجه الايجابية التحضير لإنشاء اتحاد المغرب العربي خصوصا بعد حصول تفاهم مغربي أممي حول مشروع تسوية قضية

الصحراء، من خلال تقدم الأمين العام للأمم المتحدة " خافيير ديكويلار " بإشراك مع منظمة الوحدة الإفريقية بمقترحات لتسوية سلمية لمشكل الصحراء إلى الطرفين.

ويمكن تفسير الخلاف الجزائري المغربي برغبة التنافس بين الطرفين على مناطق ذات أهمية اقتصادية تعتبرها المغرب جزء لايتجزأ من أراضيها مستندة في ذلك على المرجعية التاريخية، بالمقابل تعتبر الجزائر أيضا جزء من أراضيها مستندة إلى منطق القانون والحفاظ على الحدود الموروثة عن الاستعمار[1] كما أن عامل التجاور الجغرافي واختلاف طبيعة الأنظمة الحاكمة في كل من المغرب والجزائر عوامل أدت إلى زيادة حدة التوتر والخلاف بينهما .

ب- تضاءل دور المنظمات الإقليمية في إنهاء النزاع

كما أن الحوصلة من هذا الخلاف والنزاع بين الدولتين الجارتين سببه الحدود ومشكلة الصحراء التي كانت لها اليد الطولى في تدني دور منظمة الاتحاد الإفريقي وعرقلة التضامن العربي بين الدول العربية والإفريقية كما كان لها الأثر السلبي على الظروف الاقتصادية لدول النزاع نظرا لكثرة الإنفاق على التسلح وجاهزية كل طرف لمواجهة الأخر، ومما لاشك فيه أن النزاع الدولي في حقيقته يمكن أن يقع بين الدول، ولعل النزاع الدائر اليوم بين المغرب وجبهة البوليساريو يدخل ضمن خانة النزاعات المسجلة بين الدول وحركات التحرر كما أن سنة 1975 هي السنة الفيصل في نزاع الصحراء والمغرب مما جعل هذا النزاع يعتبر من أقدم النزاعات في شمال إفريقيا .

من جهة أخرى فقد تناول فريق تحرير " نون بوست " الخطوط العريضة لطبيعة العلاقات الجزائرية المغربية والذي أشارت إليها مقالات ورؤى متعددة إلى أنه على الرغم من بعض التحسن الحاصل في العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة، وما نتج عنه من مظاهر تبادل التهاني بين الشقيقتين على مستوى الزعماء في كل مناسبة وتأكيدهم على ضرورة النهوض بالعلاقات بينهما إلى مستوى أنوف فيما يخدم مصالح البلدين وكذا دول المغرب العربي التي تأثرت بشكل كبير بتلك العلاقات المتأزمة أحيانا والمنفرجة أحيانا أخرى، ويرى بعض الدبلوماسيين المغاربة أن العلاقات بين البلدين قد دخلت طريقا مسدودا على جميع المستويات وهي جامدة حسب ما أورده وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي المغربي في حديث خص به الأسبوعية الدولية" جون أفريك" ويضيف الدبلوماسي المغربي " أنها لم تشهد أي تطور ويرجع سوء العلاقات بين المغرب والجزائر إلى انحسار التخاطب بين سلطات البلدين في رسائل التهنئة الرسمية بين القادة، وهذا مؤشر يعكس درجة عالية من سوء العلاقات بين البلدين والذي ترك آثاره الجسيمة على مستوى دفع وتيرة التكامل والاندماج ألمغاربي وعقد مسائل التعاون الثنائي، من جهة أخرى ترجع الدبلوماسية المغربية توتر العلاقات بين الجارتين المغرب والجزائر إلى نزاع الصحراء الغربية وكان تخلي اسبانيا عن إقليم الصحراء الغربية

1- مسعود شعنان، مرجع سابق، ص 190.

بموجب اتفاقية مدريد سنة 1975 وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1974 بحق شعب الصحراء في تقرير المصير والاستقلال وظهور جبهة البوليساريو كقوة عسكرية تلقى الدعم من الجزائر قد جعل من إقليم الصحراء محورا مهما من محاور عدم الاستقرار في العلاقات المغربية الجزائرية[1]

[1]– المرجع نفسه.

خلاصة الفصل الثالث :

محصلة القول هي أن حل النزاع المغربي الصحراوي بات من النزاعات المعقدة في منطقة شمال إفريقيا وساهم بقدر كبير في عدم استقرار المنطقة وتوتر حاد بين دولتين جارتين، كما أن النزاع المذكور عطل بشكل قوي تنمية الأقاليم المغاربية وفتح الباب واسعا أمام الأطماع الأجنبية واستنزاف الثروات الطبيعية التي يحوزها إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب، فضلا عن تباعد وجهات النظر لحل هذا النزاع حلا سلميا، وإذا بقي الوضع على حاله دون تسوية فان ذلك سيترك آثارا وخيمة على أمن واستقرار منطقة شمال إفريقيا والساحل الذي يعرف وضعا أمنيا متأزما جراء استفحال ظاهرة الهجرة السرية والمتاجرة بالسلاح والمخدرات وتهديدات الجماعات الإرهابية.

من جهة أخرى، فان آفاق تسوية النزاع المغربي الصحراوي مرتبط ارتباطا وثيقا بتحسن العلاقات الجزائرية المغربية ووجود فعالية لقرارات الأمم المتحدة من خلال تفعيل مخطط التسوية المرتبط بالاستفتاء وفق ما سطرته أجندة الأمم المتحدة ويبقى هذا مرتبط هو الاخر بالدخول في مفاوضات جديدة.

وبالتأكيد، فقد تأثرت العلاقات الجزائرية المغربية بهذا النزاع، وذلك لثلاثة أسباب ذكرتها الباحثة مليكة جرمولي تتمثل في:

- حرب الرمال
- نزاع الصحراء الغربية
- التهديدات الأمنية التي اتسع نطاقها بسبب الأزمةالأمنية السابقة بالجزائر
- انتشار التهديدات الأمنيةالأخرى (الجريمة المنظمة ...) [1]

ويعتبر نزاع الصحراء من هذا المنظور إلا مواصلة للحرب بين الجزائر والمغرب ما بين قناعة الجزائر بعدالة القضية الصحراوية من جهة وبين لق المغرب جراء دعم الجزائر لجبهة البوليساريو من جهة أخرى، نرى أن نزاع الصحراء الغربية أثر أيضا على سياستي البلدين وعلاقات الجزائر والمغرب الخارجية، وكذا على علاقاتهما بالدول الغربية – أوربا – سيما فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

[1]-مليكة جرمولي، **تأثر نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2017/2016، ص 125.

الخاتمة

الخاتمة

أهم ما يمكن الخروج به من هده المحطات المتعددة التي خاضتها الآلة الدبلوماسية على أعلى هرم فيها للحيلولة لإيجاد تفاهم وتجانس بين طرفي النزاع، هو أن أي تنقارب جديد وبحسن نية بين المغرب والجزائر سيلقي بظلاله الايجابية على مسار التسوية والحلول الاممية لملف الصحراء الغربية، والعكس صحيح .

وقد بدى حل القضية الصحراوية أمرا مستعصيا نظرا لتمسك كل طرف برأيه وموقفه لحل توافقي يرضي الطرفين، وظلت المساعي الأممية كلها بمثابة صيحة في واد أو نفخة في رماد واصطدمت المفاوضات كلها بجدار التعنت والتصلب بين طرفي النزاع ورفضهم لكل الأطروحات الأممية، ويبقى الحل حسب وجهة نظري متركزا حول التنازلات بين طرفي النزاع وهو أمر ترفضه جبهة البوليساريو من جهة والمغرب من جهة أخرى، يبقى الحل الوحيد هو تدخل أطراف دولية أخرى لها ثقلها الدولي وتتمتع بقوة الاقتراح وتوفير الضمانات المناسبة لتطبيق المقترحات الجديدة التي لا تتعارض مع مستقبل كل جهة وتصب في مستوى تطلعات شعوبها، يبقى مستقبل حل القضية الصحراوية مرهون بتقبل الأطروحات الأممية التي باءت كلها بالفشل، ونجد بالمقابل مطالبة جبهة البوليساريو ودعوتها إلى التطبيق الفوري لقرار مجلس الأمن الخاص باستئناف المفاوضات المباشرة مع المغرب والتي وصلت إلى طريق مسدود، وهذا التوجه دعى إليه رئيس الجمهورية العربية الصحراوية إبراهيم غالي في ولاية بومرداس والرامي إلى التطبيق الفوري لقرار مجلس الأمن الدولي الأخير الخاص باستئناف المفاوضات المباشرة بين جبهة البوليساريو والمملكة المغربية مؤكدا على استعداده للتعاون مع المبعوث الشخصي للامين العام للأمم المتحدة " هورستكوهلر " في مهامه .

إن للعلاقات الجزائرية المغربية وطبيعتها المتسمة بعدم الاستقرار واللاأمن الذي يطبع المناخ العام لمنطقة المغرب العربي وشمال إفريقيا عموما، والذي أدى إلى سعي كل دولة منفردة إلى تأمين نفسها دون اللجوء الى مساعدة غيرها نتيجة الأجواء المشحونة مع عدم الثقة والشك المتبادل، هذا الجو دفع كل من الجزائر والمغرب في الآونة الأخيرة إلى اتخاذ تدابير استباقية للدفاع عن مصالح كل دولة، حيث نجد ظاهرة التسابق نحو التسلح وتقوية الترسانة الحربية بالمعدات والتجهيزات العسكرتاية، وهذا رغبة من كل دولة في التفوق عن نظيرتها،وتمثل الجزائر والمغرب الدولتان الأكثر عداء وتوترا لبعضهما البعض ويرجع سبب التوتر القائم بين البلدين إلى الفترة الاستعمارية التي أدخلت البلدان في دوامة من الخلافات ازدادت حدتها عند بروز المشكل الصحراوي إلى السطح، الأمر الذي يبقى المأزق الأمني بالمنطقة برمتها مالم تتخذ أطراف النزاع حلولا عاجلة تبدأ بتجاوز الخلافات القديمة – مسائل الحدود وما انجر عنها من حروب بين الجزائر والمغرب،و إعطاء الإرادة السياسية الفاعلة في محو

مظاهر الماضي وانكساراته التي انعكست سلبا على شعوب المنطقة ويدفع فاتورتها شعبي البلدين،وكذا تقديمتنازلات متبادلة قصد إيجاد حلول توافقية حول المسائل الجوهرية المطروحة على الساحة السياسية، وحسب ما هو واقع على الأرض تبدو سياسة تغليظ اللهجة بين أطراف النزاع، واستعراض القوة، وعدم تكافؤ في ميزان القوى في الساحة المغاربية، ودخول أطراف قوية وأقطاب كبرى في نزاع الصحراء الغربية، وحالات نهب الثروات المتواجدة بإقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب والسكوت المطبق للمنظمات الدولية عن هذا النهب اللامتناهي، مقاربات تعكس طول عمر النزاع، وبعد أفق الحلول،وتزايد مذهل لعمق الخلاف بين الجزائر والمغرب والذي ستكون فاتورته كبيرة وخطيرة في آن واحد.

وفي ظل استمرار النزاع ظاهريا متخفيا يحتم على المنظمات الدولية خاصة الأمم المتحدة بمسؤولياتها إزاء هذا النزاع الذي طال أمده، وفرض سلطة القانون على أطرافه المتنازعة، وهذا الخيار يبدو مستحيل التحقق ما دامت المصالح هي التي تحرك آلة السياسة، وبالتالي ستزداد الهوة اتساعا والنزاع طولا وعرضا وتبقى الشعوب المغلوبة على أمرها الحطب الذي يشعل نار الخلافات والنزاعات دون فائدة مرجوة غير الدمار والفقر والاضطهاد والبؤس والحروب .

قائمة المراجع :

أولا : الكتب :

01 –البصراني؛ (محمد نور)، وآخرون، **أزمة الصحراء الغربية وانعكاساتها على العلاقات المغربية الجزائرية**، المركز العربي للدراسات الإستراتيجية،الاقتصادية والسياسية، 2015.

02– الداهية ولد محمد فال ؛ (المختار)، **موريتانيا وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد، قراءة في الحصيلة والآفاق**، نشر مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم، بيروت 2015،

03- الازهر؛ (علال)،**الصحراءالمغربية:الوحدةوالتجزئةفيالمغربالعربي**،دارالخطابيللطباعةوالنشر، 1988

04- جيمس روبرت ؛ (داورتي)، **النظريات المتضاربة فى العلاقات الدولية**، ترجمة وليد عبد الحي، ط1، كاضمة للنشر والترجمة، الكويت، سنة 1985.

05– بدون مؤلف ،**قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب، من الاستعمار الاسباني الى الغزو الملكي – الموريتاني**، إصدار المؤسسة الجزائرية للطباعة والنشر، الجزائر، السنة 1987..

ثانيا – الدراسات و الوثائق الغير منشورة :

06– النظام ؛(زهرة)، **العلاقات الجزائرية المغربية**، (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الرباط 2013).

07 – أمينة ؛ (مالكي)، **مشاريع التسوية لقضية الصحراء الغربية**، (مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 03، 2012).

08- بولمكاحل؛ (ابراهيم)، " **مقياس تحليل النزاعات الدولية** " ،(محاضرات لطلبة ماجستير نزاعات الدولية غير منشورة، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005/2004).

09- جرمولي؛(مليكة)، **تأثر نزاع الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية**، أطروحة لنيل دكتوراه في العلوم السياسية، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2017/2016 .

10- محمد السويدي ؛(عبد الرحيم أمحمد) ،" **دور المنظمات الدولية الإقليمية في تسوية النزاعات والأزمات الدولية** "، (رسالة ماجستير، غير منشور، جامعة القاهرة، السنة 2003)

11- منال ؛(منو)و فريال (جبالي)، **إشكالية المأزق الأمني في العلاقات الجزائرية المغربية** ،(مذكرة ماستر غير منشورة في العلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس)، السنة الجامعية 2016/2015.

12- شعنان ؛(مسعود)، **نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية**،(أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر سنة 2007).

ثالثا : المقالات على المواقع الالكترونية

13- موقع الحرة، هذه أبرز نزاعات الحدود بين العرب ،
في **www.alhurra.com**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.
14- وائل مجدي، أشهر 05 نزاعات حدودية بين الدول العربية،
في**www.masralarabia.com**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.
15 - ناصر فرج- صراع الصحراء الغربية ينتهي باستفتاء ،
في**موقع جريدة الأنباء الكويتية**، متصفح بتاريخ 2018/03/03.
16- فاطمة بنت عبد الوهاب، الخلفية التاريخية للنزاع في الصحراء الغربية،
في **www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 2018/03/14.

17 – – أزمة الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات بين دول المغرب العربي،
في موقع **شبكة الأخبار العربية**متصفح بتاريخ 2018/04/03
18– هيثم سليماني، ملف الصحراء الغربية الى اين؟
في، **نون بوست**، متصفح بتاريخ 13 ماي 2018
19 – أحمد حيدر، ما هو الحل الأفضل لنزاع الصحراء الغربية، موضوع للنقاش ،
في موقع الحرة، متصفح بتاريخ 30 مارس 2018
20– قسم البحوث والدراسات، المحاولات الدولية لحل مشكلة الصحراء الغربية ،
في **www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 26فبراير 2018.
21– محرر موقع إرم، للأخبار ،المغرب والجزائر: تاريخ من القطيعة والتعثر في صراع بلا نهاية، **في إرم للأخبار**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.
22– الجزائر والمغرب خلافات ولقاءات وحدود مغلقة،
في **وكالة الأناضول** متصفح بتاريخ 2018/02/04.
23– موقع ساسة**www.sasapost .com**، متصفح بتاريخ 2018/03/22.
24– الجزيرة نت، ملك المغرب يزور العيون لذكرى المسيرة الخضراء،
في **www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 19 أفريل 2018
25– أزمة الصحراء الغربية وتأثيرها على العلاقات الجزائرية المغربية،
في **شبكة الأخبار العربية**متصفح بتاريخ 2018/04/19
26– وهيبة بوحلايس، الجزائر والمغرب، **صحيفة الرأي العام**،
منشور بتاريخ 06 ديسمبر 2016، متصفح بتاريخ 2018/03/25.
27– حمزة عشبيي،**بالمغربي**، متصفح بتاريخ 2018/03/22.
28– مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية، ومشكلة الصحراء المغربية،
في **www.aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 2018/03/04.
29– حمزة عتبي، لماذا تدعم الجزائر بسخاء جبهة البوليساريو،
في موقع قناة CNN بالعربي – التاريخ 01 ابريل 2018.
30– أزمة العلاقات الجزائرية المغربية ومشكلة الصحراء الغربية ،
في **www. aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 2018/04/03.

31 –المجلة الالكترونية – الأيام، متصفح بتاريخ 2018/04/03.

32– ما هوالحلالأفضللنزاعالصحراءالغربية،

في **موقعالحرة**،متصفح بتاريخ 2018/04/03.

33– ليلى بدوي، تدهورخطيرفيالعلاقةالمغربيةالجزائرية،

في **www. aljazeera.net**،منشوربتاريخ 2018 /01/20.

34– العربي المساري، المفاتيح الستة لفهم العلاقات المغربية الجزائرية ،

في **www.alyoum24.com**، منشور بتاريخ 25 أكتوبر 2014 .

35– حسين الاشرف، علاقات المغرب الجزائر تراوح العدم، المواجهة المقبلة في نوفمبر، **موقع العربي الجديد**، نشر بتاريخ 22 أكتوبر 2017، متصفح بتاريخ 2018/02/24.

36– الحقوق حمد، اتحاد المغرب العربي، الواقع والتحديات، **موقع مركز برق للابحاث والدراسات**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

37– باسكال لامي، السياسة كسرت حلم الاندماج الاقتصادي المغربي، نشر بتاريخ 11 أبريل 2017، في **موقع العربي الجديد**، متصفح بتاريخ 2018/03/12.

37 – خالد التاج، نحو تحقيق الاندماج المغاربي المنشود ،

في **www. aljazeera.net**، متصفح بتاريخ 2018/04/02.

الفهرس

المضمون		الصفحات
مقدمة		01
الفصل الأول النزاع في العلاقات الدولية ... إطار مفاهيمي	المبحث الأول مفهوم و أصناف النزاع الدولي	09
	المبحث الثاني النزاع المغربي الصحراوي كنزاع دولي	15
الفصل الثاني : النزاع المغربي الصحراوي، الجذور، الأبعاد، والأهداف	المبحث الأول الجذور التاريخية لازمة الصحراء الغربيةوطبيعة النزاع	23
	المبحث الثاني أهداف النزاع حول الصحراء الغربية	28
الفصل الثالث : انعكاسات أزمة الصحراء الغربية على العلاقات الجزائرية المغربية	المبحث الأول العلاقات الجزائرية المغربية وتأثرها بالنزاع المغربي الصحراوي	36
	المبحث الثاني الآثار المتعدية للنزاع على العلاقات المغاربية	47
الخاتمة		61
قائمة المراجع		63